

مسطق- العناية

سجلت بورصة مسقط في الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري أفضل أداء بين البورصات الخليجية مع ارتفاع المؤشر الرئيسي للبورصة بنحو ٢٩ بالمائة ليختتم تداولات سبتمبر على ٧٥٦٦ نقطة مسجلاً صعوداً بـ ١٧٠٠ نقطة عن مستواه في نهاية العام الماضي.

وشهدت بورصة مسقط خلال العام الجاري العديد من المكاسب مع ارتفاع ثقة المستثمرين وتحسن مستويات السيولة وقيام الصاديق والمؤسسات الاستثمارية المحلية بزيادة استثماراتها؛ في الوقت الذي اتسمت فيه التداولات بارتفاع نشاط صناع السوق ومزودي السيولة؛ الأمر الذي انعكس

الأحد ٢٩ من ربيع الآخر ١٤٤٨ هـ الموافق ١١ أكتوبر ٢٠٢٦ م - العدد رقم ٤٤٥٠
12 صفحة

العالمي أن المركز مضي بخطى ثابتة لاستكمال الأطر التشريعية والتنظيمية والبنية الأساسية الرقمية مركز عُمان المالي العالمي، تمهيداً لبدء أعماله. ومن شأن هذه المنظمة أن تسهم في

ربط رؤوس الأموال والخبرات الدولية بالفرص المتاحة في سلطنة عُمان والمنطقة، ودعم مستهدفات رؤية "عُمان ٢٠٤٠" من خلال زيادة الاستثمارات الخاصة، وتعزيز التنويع الاقتصادي، وإيجاد فرص العمل. ومن المقرر أن يبدأ تسجيل الشركات في وقت لاحق من العام الجاري، على أن تنطلق عمليات الترخيص في عام ٢٠٢٧.

لافت في الدين العام مع استعادة الجدارة الاستثمارية في التصنيفات الائتمانية العالمية. ولم يكن لهذه النتائج أن تتحقق لولا الرؤية السامية السديدة التي خطت لتجاوز هذه الأزمة، والانطلاق نحو مسار اقتصادي يعتمد على جذب الاستثمارات وبناء الشركات الدولية.

وهنا نعيّن علينا أن نقف اعتزازاً وتقديراً للنهج السامي المتفرد الساعي لإطلاق الشركات حول العالم، من خلال الزيارات السامية التي يقوم بها جلالة السلطان المفدى- أبدي الله- ففي مختلف هذه الزيارات، ارتكاز الاقتصاد المحور الأساسي ونقطة الارتكاز الرئيسة لكل المحادثات التي يجريها جلالتهم مع قادة وملوك ورؤساء العالم، سواء في محيطنا الإقليمي العربي والخليجي، أو المحيط الدولي في آسيا وأوروبا وأفريقيا. ولا شك أن مثل هذه التوجهات تتيح لعمان الفرصة لاستكشاف آفاق الشراكة الاقتصادية مع الدول الشقيقة والصديقة، وفي الوقت نفسه تمنح اقتصادنا الوطني دفعة تساعد على تعميق النمو وبناء قاعدة اقتصادية متينة، قوامها الاستثمارات النوعية والصناعات التحويلية وترسيخ مكانة عمان

كمركز لوجستي وناذرة لمختلف المنتجات نحو أسواق المنطقة وآسيا وأفريقيا. وقد توازى مع هذه الدبلوماسية الاقتصادية، إطلاق العديد من الخطط والبرامج والاستراتيجيات التي تعزز من جاذبية بيئة الاستثمار المحلية، سواء فيما يتعلق بالمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة وما توفره للمستثمر من مزايا وحوافز تنافسية، أو البيئة التشريعية المحفزة والجاذبة للاستثمار، خاصة مع اكتمال منظومة التشريع المعنية بالاستثمارات، واستمرار الجهود الرامية لمراجعة مختلف القوانين ذات الصلة، بهدف تطويرها بما يتواءم مع متطلبات تعزيز تنافسية عمان.

وهنا نحلّ مضامين هذه الدبلوماسية الاقتصادية التي يقودها جلالة عاهل البلاد المفدى، ندّها تستند على أسس نوعية تتضمن: أولاً: توسيع الشراكات الثنائية على المستويين الاستثماري والتجاري، من خلال توقيع اتفاقيات ومذكرات تفاهم وبرامج تنفيذية، في العديد من المجالات. ثانياً: التركيز على القطاعات النوعية التي تتميز بها عمان، وعلى رأسها القطاع اللوجستي والنقل والصناعات التحويلية والأمن الغذائي. ثالثاً:

تأسيس مناديق استثمارية مشتركة لضمان تحويل مذكرات التفاهم والاتفاقيات إلى واقع عملي يُنجز مشروعات ويحقق العوائد المأمولة. رابعاً: استهداف تبادل الخبرات وتوطئتها عبر تأهيل الكفاءات الوطنية وتنفيذ المشروعات المشتركة.

لذلك عندما نُؤكد قوة العلاقة بين القيادة الرشيدة والرؤية السديدة، فإننا نبرز حجم الترابط بينهما؛ فالقيادة الناجحة والرؤية الفاعلة، مثل علاقة الجسد بالروح، لا ينفصلان؛ إذ لا إنجاز يُمكن تحقيقه دون رؤية واعية وقيادة قوية، تملك زمام الأمور وتتصرف بناءً على الحكمة المتأصلة في ذاتها. والقيادة عندما تمتلك تلك الرؤية والبصيرة تكون قادرة على تحقيق نتائج إيجابية، وهو ما نشهده في وطننا الحبيب، على أن التاريخ والحاضر مليء بقيادات افترقت إلى الرؤية، ما قادها إلى مسارات من التيه والتراجع الحضاري والفكري؛ بل والإنساني، لأنها لم تملك البصيرة التي تساعدها على قراءة بوصلة الحياة بالشكل المطلوب.

ومظاهر القيادة الرشيدة صاحبة الرؤية السديدة، تتجلى في مواضع مختلفة من شؤون الدولة؛ إذ لا يقتصر الأمر على الشأن

نحو شرق أفريقيا وغربها وجنوبها، وحتى في أوروبا، كلها تعكس رؤية عُمانية سديدة، تستهدف أولاً توطيد علاقات عُمان بهذه الدول، إلى جانب توسيع نطاق الدبلوماسية العُمانية، لكي تتفاد أي تخندق سياسي أو ارتهاق القرار الدبلوماسي لضغوط من طرف أو آخر.

ولذلك وبعد الزيارات السامية لعدة دول حول العالم، منها دول يزورها جلالة السلطان لأول مرة، ودول أخرى تشهد أول زيارة لسلطان عُمان في التاريخ، مثل كازاخستان، فإننا نتوقع أن نشهد مزيداً من الزيارات السامية التي تعكس بعد الرؤية وعُمق البصيرة وتُبرِّج بوضوح الحرص السامي على بناء علاقات شراكة أقوى وأكثر رسوخاً مع هذه الدول، لا سيما من القوى ذات الثقل الدولي والمؤثر في المشهد العالمي.

ويبقى القول.. إن القيادة الحكيمة صاحبة الرؤية السديدة، تقود سفينة الوطن نحو مرافئ الاستقرار والازدهار، وهو ما نتمتع به في هذا الوطن العزيز الآبي، الذي يُؤمّن بالسلام وبقدرة الدبلوماسية على بناء جسور الشراكة والتعاون، في بنعم الجميع بالأمن والاستقرار والازدهار المنشود.

الاقتصادي أو جذب الاستثمارات، لكن يشمل ذلك أيضاً الحرص على توفير المعيشة الكريمة للمواطن، من خلال جهود الدولة لتوفير فرص العمل والتوسع في المشاريع الإنسانية، وتحفيز نمو القطاعات المختلفة، فضلاً عن جهود ترسيخ مكانة الدولة في محيطها الإقليمي ومكانتها في المجتمع الدولي.

والسياسة الخارجية العُمانية خير شاهد على هذه الحكمة السديدة: إذ تحافظ عُمان على علاقات متوازنة مع جميع دول العالم، بعيداً عن أجواء الاستقطاب السياسي أو التحيز لطرف على آخر، وإما من خلال توسيع نطاق العلاقات الدبلوماسية، بما يضمن أن يظل قرارنا السياسي مستقلاً بالكلية. ولقد تمكنت التطورات الأخيرة في المنطقة عن مدى رسوخ استقلالية قرارنا السياسي، فلم ترتعن الدبلوماسية العُمانية يوماً لضغوط أقوى بعينها، ولم تسع يوماً لإرضاء أي طرف مهما بلغت قوته؛ بل إن عُمان في بعض المواقع تدفع ثمن استقلالية قرارها السياسي الخارجي. ولا يمكن أن ننظر إلى الزيارات السلطانية السامية إلى دول العالم على أنها عين هذه الاستقلالية، فالفتح شرقاً وشمالاً وجنوباً، ونحو أقاصي آسيا وشرقها ووسطها، وكذلك

تسجيل الشركات قبل نهاية العام الجاري

العويني: مركز عُمان المالي العالمي يمضي في استكمال جاهزيته وبدء العمليات التشغيلية

- «قوانين مرتقبة لاعتماد حزمة أولية من اللوائح والقواعد المنظمة لأنشطة المركز
- «بدء العمليات المتكاملة في 2027 مع مواصلة استكمال الجاهزية التشريعية والتنظيمية والتشغيلية
- «مشاركات دولية مرتقبة للمركز خلال شهر أكتوبر الجاري
- «المركز يوفر للشركات والمستثمرين من أنحاء العالم بيئة أعمال تتمتع بالاستقرار والتنافسية
- «اعتماد عضوية المركز في التحالف العالمي للمراكز المالية الدولية



محمد بن عبدالله العويني



مسقط- الرؤية

أكد سعادة محمود بن عبدالله العويني رئيس مجلس إدارة هيئة مركز عُمان المالي العالمي أن المركز مضي بخطى ثابتة لاستكمال الأطر التشريعية والتنظيمية والبنية الأساسية الرقمية لمركز عُمان المالي العالمي؛ تمهيداً لبدء أعماله، مشيراً إلى أن المركز سيوفر للشركات والمستثمرين من مختلف دول العالم بيئة أعمال تتمتع بالاستقرار والتنافسية، مستفيداً من علاقات سلطنة عُمان الوطيدة مع دول العالم وموقعها الاستراتيجي عند ملتقى القارات؛ بما يسهم في فتح آفاق جديدة للنمو وتحقيق قيمة مضافة ومستدامة للاقتصاد الوطني.

ويواصل مركز عُمان المالي العالمي استكمال جاهزيته التشريعية والتنظيمية والتشغيلية، تمهيداً لبدء عملياته المتكاملة في عام ٢٠٢٧، ومن المزمع إصدار حزمة من القوانين فيما يخص تسجيل المنشآت وترخيصها، وتنظيم الخدمات المالية، وحسم المنازعات ضمن إطار مستقل، لتشكل المركز القانوني للمرحلة المقبلة. ومن

المؤمل أن تُهَد هذه القوانين لاعتماد الحزمة الأولية للوائح والقواعد المنظمة لأنشطة المركز. وفي الجانب الرقمي، يدخل نظام التسجيل قريباً مرحلة الاختبار، تمهيداً لإتاحته أمام الشركات لتقديم طلبات التسجيل إلكترونياً. وعلى الصعيد الدولي، كُثف مركز عُمان المالي العالمي خلال الفترة الماضية جهوده للتواصل

مع الشركات والمستثمرين ومؤسسات الخدمات المهنية في عدد من الأسواق العالمية. وشهد شهر سبتمبر اعتماد عضويته في التحالف العالمي للمراكز المالية الدولية، خلال الاجتماع السنوي للتحالف في مدينة بوسان. وجاء ذلك عقب مشاركة المركز في قمة “الحزام والطريق” في هونغ كونغ، وفعاليات “أيام أستانا

للتمويل”، فيما يتوجّه وقد منه إلى بانكوك الأسبوع المقبل لعقد لقاءات مع عدد من مؤسسات الخدمات المالية العالمية على هامش اجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والاجتماع السنوي لأعضاء معهد التمويل الدولي. ومن المقرر أن تتبع ذلك لقاءات أخرى في لندن خلال شهر أكتوبر الجاري.

رؤوس الأموال والخبرات الدولية الفرض المتاحة في سلطنة عُمان والمنطقة، ودعم مستهدفات رؤية “عُمان ٢٠٤٠” من خلال زيادة الاستثمارات الخاصة، وتعزيز التنوع الاقتصادي، وإيجاد فرص العمل. ومن المقرر أن يبدأ تسجيل الشركات في وقت لاحق من العام الجاري، على أن تنطلق عمليات الترخيص في عام ٢٠٢٧.

فتح باب التصويت للمشاركة في تحديد موضوعات «معاً نتقدم 2027»



أرشيفية

مسقط- العُمانية

دعت الأمانة العامة لمجلس الوزراء أفراد المجتمع للمشاركة في التصويت والإسهام في تحديد الموضوعات ذات الأولوية والمتعلقة بملتقى “معاً نتقدم” في نسخته الخامسة في محافظات سلطنة عُمان لعام ٢٠٢٧.

ومن المقرر أن ينتهي التصويت لتحديد موضوعات مُلتقى عبر الموقع الإلكتروني للملتقى (www.togetherfwd.om)، يوم الأحد المقبل الموافق ١٨ أكتوبر الجاري.

وتستعد الأمانة العامة لمجلس الوزراء لإطلاق النسخة الخامسة من ملتقى “معاً نتقدم” للعام المقبل في محافظات سلطنة عُمان، امتداداً لمسيرته كونه محطة وطنية سنوية للحوار البناء، وترسيخاً لنهج المشاركة الفاعلة والتواصل المعزز بين الحكومة والمجتمع، ويتيح مناقشة السياسات والموضوعات التنموية التي تمس واقع كل محافظة وتطلعات أبنائها، بما يعزز دور المجتمع كونه شريكاً في صياغة أجندة الحوار، ويجعل موضوعات الملتقى أكثر ارتباطاً باهتمامات المواطنين واحتياجات

مجتمعاتهم المحلية.

ويأتي هذا التوسع ترجمةً للتوجه نحو تعزيز دور الشراكة المجتمعية في رسم أولويات المرحلة المقبلة في المحافظات بالتناوب مع عقد الملتقى الرئيس في محافظة مسقط، والإسهام في صياغة التوجهات والاستراتيجيات المستقبلية التي تلي تطلعات أبناء المجتمع ورؤاهم، بما يُتيح الاستماع إلى المبرثات والتجارب والمقترحات. ويتيح التصويت للمواطنين اختيار الموضوعات عبر منصة “معاً نتقدم” الإلكترونية، وفق آلية تسجيل مرتبطة بالعنوان الدائم في سجل الأحوال المدنية، كما يتيح لهم المنصة اقتراح موضوعات أخرى يجدونها أكثر ملاءمة

للمناقشة خلال الملتقى في محافظاتهم. وسيواصل الملتقى في نسخته الخامسة، منهجه القائم على إشراك المجتمع في تحديد أجندة الحوار؛ إذ تُطرح مجموعة من الموضوعات لاستطلاع تطلعات المجتمع المحلي في مختلف المحافظات من خلال التصويت لها، بما يتيح لهم اختيار الموضوعات ذات الأولوية، لتتحول نتائج تصويتهم إلى أجندة الحوار خلال اللقاءات. ويُعد الملتقى منصة وطنية تجمع متخذي القرار بأفراد المجتمع، بما يعزز الثقة والشراكة الوطنية، ويفتح المجال أمام المواطنين للاطلاع على البرامج التنموية والمبادرات الحكومية، والمشاركة في مناقشتها وتحديد أولوياتها.

مسقط- الرؤية

احتفلت وزارة التعليم بتوقيع برامج تعاون مع مؤسسات القطاع الخاص لرعاية مهرجان عُمان للعلوم في نسخته الخامسة، وذلك تحت رعاية معالي الدكتورة مديحة بنت أحمد الشباني وزيرة التعليم، وبحضور سعادة الدكتورة انتصار بنت عبدالله أموسعدي وكلية وزارة التعليم للبرامج التعليمية المساندة، رئيسة اللجنة الرئيسة للمهرجان.

وتهدف هذه الشراكة إلى تعزيز الإمكانات الداعمة للمهرجان، وتوسيع نطاق برامجه وأنشطته العلمية، بما يسهم في تقديم تجارب تفاعلية نوعية للطلبة والزوار، وترسيخ ثقافة العلوم والتقنية والابتكار، إلى جانب تعزيز دور القطاع الخاص في دعم المبادرات الوطنية المعنية بالتعليم والابتكار وبناء القدرات العلمية. وأكدت الدكتورة مياء بنت سعيد العزري المديرة العامة للابتكار العلمي والذكاء الاصطناعي بوزارة التعليم، رئيسة اللجنة العلمية لمهرجان عُمان للعلوم ٢٠٢٦، في كلمة الوزارة، أن بناء المستقبل يبدأ بالعلم، وأن الاستثمار الحقيقي يبدأ بالإنسان،

شراكة بين «التعليم» والقطاع الخاص لتعزيز مخرجات «مهرجان عُمان للعلوم»



مشيرةً إلى أهمية مواصلة إعداد أجيال تمتلك مهارات المستقبل، وقادرة على مواكبة التحولات العلمية والتقنية، بما يسهم في تحقيق مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠. وأشارت إلى أن مهرجان عُمان للعلوم يمثل مبادرة وطنية رائدة لنشر الثقافة العلمية وتعزيز الوعي بأهمية العلوم والتقنية والابتكار، من خلال بيئة تفاعلية تجمع المؤسسات الوطنية والخبرات المحلية والدولية، وتتيح للطلبة وأفراد المجتمع فرصاً للتعرف على المستجدات العلمية والتقنية والتفاعل مع تطبيقاتها. واستعرضت العزري أثر النسخ الأربع السابقة من المهرجان، التي استقطبت أكثر من ٨٤٠ ألف زائر، فيما شهدت النسخة الرابعة مشاركة أكثر من ١٤٠ مؤسسة من مختلف القطاعات، بما يعكس اتساع نطاق المشاركة المجتمعية والمؤسسية، ودور المهرجان في تعزيز توجه الطلبة نحو التخصصات العلمية ودعم الابتكارات والبحوث العلمية. وأوضحت أن الشراكة مع القطاع الخاص تمثل ركيزة مهمة لمواصلة تطوير المهرجان وتعزيز استدامة أثره، من خلال تكامل الجهود والإمكانات وتوسيع فرص التعاون بين المؤسسات التعليمية والقطاعات الاقتصادية والعلمية، بما يدعم تقديم محتوى علمي أكثر تنوعاً، ويعزز وصول المعرفة العلمية إلى مختلف فئات المجتمع.

تكريم الدكتور أحمد الريامي بوسام الخدمة المدنية لدول الخليج



مسقط- الرؤية

كُرم الدكتور أحمد بن جمعة بن خليف الريامي، مساعد نائب رئيس جامعة التقنية والعلوم التطبيقية للشؤون الإدارية والمالية والمحدث الرسمي باسم الجامعة، بوسام الخدمة المدنية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تقديراً لإسهاماته في مجالات الخدمة المدنية والتنمية الإدارية، وجهوده في تطوير العمل المؤسسي والارتقاء بالممارسات الإدارية. وجاء التكريم خلال حفل أقيم في مملكة البحرين برعاية معالي الشيخ خالد بن عبد الله آل خليفة، نائب رئيس مجلس الوزراء بمملكة البحرين، وبحضور معالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك في إطار تكريم الكفاءات الخليجية المتميزة في قطاعات الخدمة المدنية والشؤون الاجتماعية والعمل.

ويأتي هذا التكريم تقديراً لمسيرة الدكتور أحمد الريامي المهنية التي تمتد لأكثر من ٢٧ عاماً في قطاع التعليم العالي والخدمة المدنية، تدرج خلالها في عدد من المناصب القيادية، من بينها عمادة كليات العلوم التطبيقية في عري وصور والرساق، والعمل خبيراً لضمان الجودة بوزارة التعليم العالي، وتولي منصب المدير العام المساعد للشؤون الأكاديمية المساندة، وصولاً إلى منصبه الحالي بجامعة التقنية والعلوم

التطبيقية. وشملت إسهاماته المؤسسية المشاركة في مشروع دمج الكليات التقنية وكليات العلوم التطبيقية لإنشاء جامعة التقنية والعلوم التطبيقية، إلى جانب عضويته في اللجنة التنفيذية للمشروع، والمشاركة في إعداد الهيكل التنظيمي للجامعة وتشكيل أطرها التنفيذية والإدارية. وفي مجال تطوير الموارد البشرية والحوكمة، أشرف على تسكين أكثر من ١٨٠٠ موظف على الهيكل التنظيمي الجديد، وشارك في مشروع نقل الأكاديميين إلى الجداول الموحد، كما أسهم في مبادرات للتدوير الوظيفي والإحلال من الداخل، وتطوير آليات حوكمة الوظائف الإشرافية الإدارية. وتضمنت جهوده في تطوير العمل الإداري والمالي تحويل عقود الموظفين والشركات إلى عقود مباشرة،

وإعداد دراسات لاحتياجات الكوادر والأجور، وتطوير بطاقات الوصف الوظيفي واختصاصات التقسيمات الإدارية بالجامعة. وخلال جachtة كورونا، ترأس ثلاثة فرق عمل معنية بضمان استمرارية العملية التعليمية والإدارية، شملت تنظيم السكنات الطلابية، ووضع ضوابط لحفلات التخرج، وتفعيل انتخابات المجالس الاستشارية الطلابية عن بُعد، إلى جانب عرض التجربة في محافل إقليمية ودولية. كما ترأس مجلس المساءلة الإدارية لمدة ثماني سنوات، وأسهم في إعداد ومراجعة اللوائح الوظيفية والأكاديمية والبحئية، وأشرف على منصة “تجارب” للشكاوى والمقترحات، بما يعزز التواصل المؤسسي وتطوير الإجراءات الإدارية.

مسقط- العُمانية

أعلنت وزارة التنمية الاجتماعية عن مشروع تطوير جمعيات المرأة العُمانية، لتعزيز دور الجمعيات وتفعيل أدائها بما يتوافق مع مستهدفات رؤية “عُمان ٢٠٤٠”، وتوسيع نطاق الخدمات والفئات المستهدفة، واستحداث برامج ومبادرات تلي احتياجات الأسرة العُمانية وتسهم في تعزيز تماسكها. ويأتي المشروع في إطار توجهات وزارة التنمية الاجتماعية نحو تطوير أدوار جمعيات المرأة العُمانية والارتقاء بأدائها المؤسسي من خلال إنشاء مراكز تنمية الأسرة والمجتمع، لتكون إطاراً مؤسسياً جامعاً للبرامج والخدمات المقدمة في الجمعيات المستهدفة، بما يدعم قدرتها على الاستجابة لاحتياجات المجتمع، ويوسع مجالات عملها لتشمل التمكين الاجتماعي والاقتصادي، والحماية الاجتماعية، والدعم النفسي، وتعزيز الحوار بين الأجيال، وتنمية الطفولة والنشء.

ويستهدف المشروع خلال المرحلة الأولى (٢٠٢٦-٢٠٢٧)، تطوير ٣ جمعيات للمرأة العُمانية في ولايات نزوى ونخل وصور، على أن يعمم لاحقاً لبقية الولايات. ويتضمن المشروع

١٠ برامج موزعة على ٦ مسارات رئيسية؛ تشمل: شؤون المرأة، والتمكين الاقتصادي، والحماية الاجتماعية، والحوار بين الأجيال، والدعم النفسي، وتنمية الطفولة والنشء، بما يعكس تنوع مجالات المشروع واستجابته للاحتياجات الاجتماعية والأسرية والتنموية. وتستهدف البرامج النساء والفتيات، والأطفال مختلف مراحلهم العمرية، وكبار السن، والشباب وطلبة المدارس والجامعات، ومقدمي الرعاية، والكوادر التربوية، وأفراد المجتمع في نطاق جمعيات المرأة العُمانية من

خلال برامج ومبادرات تستجيب لاحتياجات الاجتماعية والأسرية والتنموية. وتواصل وزارة التنمية الاجتماعية جهودها في تطوير منظومة العمل الاجتماعي وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني من خلال دعم وتطوير جمعيات المرأة العُمانية وتمكينها من أداء أدوارها التنموية والمجتمعية، وتوسيع نطاق خدماتها وبرامجها بما يستجيب لاحتياجات المرأة والأسرة والمجتمع، وبما يواكب مستهدفات رؤية “عُمان ٢٠٤٠” في مجال التنمية الاجتماعية المستدامة.



أكد مواصلة جهود تنمية شركات التقنيات المالية وتمكين الشركات العُمانية من التوسع الخارجي

الشهوزي لـ «الرؤية»: السوق العُماني مفتوح أمام الاستثمارات في التقنيات المالية.. والتسهيلات متاحة للراغبين

«استراتيجية التقنيات المالية» تستهدف تحفيز الابتكار والاستثمار وتأهيل الكفاءات العُمانية

«التقنيات المالية منظومة متكاملة تتطلب تعاون مختلف الأطراف

«شركات التقنيات المالية تؤدي دور الوسيط في نموذج «الصيرفة المفتوحة»

«الشمول المالي مستهدف رئيسي للاستراتيجية لزيادة الخدمات المالية الرقمية

«مسار موحد للمستثمرين ورواد الأعمال في مجال التقنيات المالية

«المركزي» يُشرف على «الاستراتيجية» بالتعاون مع 12 جهة حكومية وشريكاً

«رفع كفاءة المدفوعات والخدمات المالية يُعزّز منظومة الشمول المالي

«البنوك ومزودو خدمات الدفع وإدارة الثروات ضمن أبرز مجالات الاستثمارات المالية

«الاستراتيجية» ترسم خارطة طريق واضحة للشركات المُستثمرة في التقنيات المالية

الرؤية - سارة العبرية

أكد مازن الشهوزي رئيس إدارة التقنية بالبنك المركزي العُماني، أن الاستراتيجية الوطنية للتقنيات المالية التي أطلقت في سبتمبر ٢٠٢٦، تستهدف بناء قطاع مالي أكثر ابتكاراً وشمولية وتنافسية، وتعزيز مكانة سلطنة عُمان إقليمياً في مجال التقنيات المالية؛ بما يدعم التنوع الاقتصادي ويوأكب مستهدفات رؤية "عُمان ٢٠٤٠".

وقال الشهوزي- في حوار خاص مع «الرؤية»- إنَّ الاستراتيجية تركز على عدد من المسارات الرئيسية، من بينها تحفيز الابتكار والاستثمار، وتطوير البيئة التنظيمية والرقابية، وتعزيز البيئة التجريبية الرقابية، وتطوير البنية الأساسية الرقمية، وتأهيل الكفاءات العُمانية، إضافة إلى تعزيز ارتباط قطاع التقنيات المالية بالأسواق الدولية.

وأوضح أنَّ الاستراتيجية تتضمن مستهدفات رئيسية مرتبطة بمؤشرات واضحة لقياس الأداء والنجاح؛ من أبرزها: تنمية شركات التقنيات المالية وجذب الاستثمارات، من خلال زيادة عدد الشركات المرخصة والفعالة في السوق، ورفع حجم الاستثمارات، بما يسهم في نمو الشركات واستدامتها واستثماريتها، فضلاً عن تمكين الشركات العُمانية من التوسع خارج السلطنة واستقطاب الاستثمارات الخارجية.

الشمول المالي

وذكر الشهوزي أن تعزيز الشمول المالي يُمثِّل أحد المستهدفات الرئيسة للاستراتيجية، من خلال رفع نسبة المستخدمين النشطين للخدمات المالية الرقمية، وتوسيع نطاق وصول هذه الخدمات إلى مختلف شرائح المجتمع والمناطق الأقل وصولاً على الخدمات، والاستفادة من الهوافت الذكية في تقديم الخدمات المالية والمدفوعات الرقمية، وأيضاً رفع مستويات الثقافة المالية ورضا المستفيدين. وأشار إلى أن مفهوم الشمول المالي شهد تطوراً كبيراً خلال السنوات الماضية؛ إذ انتقلت الخدمات المالية من التعامل النقدي المباشر، إلى استخدام أجهزة الصراف الآلي، ثم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والهواتف، وصولاً إلى إمكانية تنفيذ مختلف المعاملات المالية من أي مكان وفي أي وقت. وأكد الشهوزي أنَّ الهدف يتمثل في وصول الخدمات المالية إلى الجميع وفي كل مكان، بحيث يتمكن المستفيد من إجراء التحويلات والخدمات المصرفية حتى في المناطق البعيدة عن المراكز الحضرية، موضحاً أنَّ الخدمات الرقمية أصبحت عنصراً أساسياً في تعزيز الشمول المالي وتنشيط حياة الأفراد.

وأضاف أن رفع كفاءة المدفوعات والخدمات المالية يمثل محوراً آخر في الاستراتيجية، من خلال زيادة حصة المدفوعات الرقمية ورفع نسبة التجار الذين يقبلون هذه المدفوعات، مبيّناً أنَّ المدفوعات الرقمية توفر الوقت والتكلفة على التجار، مقارنة بالتعامل النقدي الذي يتطلب جمع الأموال وإيداعها في البنوك وإجراء عمليات محاسبية إضافية. وأشار إلى أنَّ الاستراتيجية تستهدف كذلك تمكين رواد الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة من استخدام الحلول المبتكرة، ودعم تأسيس شركات التقنيات المالية وتوفير البيئة المناسبة لنموها؛ باعتبار أنَّ التقنيات المالية تمثل منظومة متكاملة تتطلب تعاون مختلف الأطراف.

حلول مبتكرة

وأوضح رئيس إدارة التقنية بالبنك المركزي العُماني أنَّ البيئة التجريبية الرقابية "Fintech Regulatory Sandbox" تُتيح للشركات الراغبة في تطوير حلول مالية مبتكرة اختبار منتجاتها في بيئة محكومة وتحتم إشراف البنك المركزي قبل التقدم للحصول على الترخيص، لافتاً إلى أنَّ هذه البيئة تتيح للشركة اختبار المنتج ومعرفة مدى نجاحه، إلى جانب إمكانية تجربة المستخدمين له في إطار آمن. وبين أنَّ فترة التجربة في البيئة الرقابية تمتد عادةً من ٦ أشهر إلى سنة، حتى تستكمل الشركة متطلبات التخرج من

البيئة التجريبية والانتقال إلى مرحلة الترخيص وبدء النشاط التجاري. وأكد الشهوزي أنَّ بناء الكفاءات الوطنية يمثل عنصراً أساسياً في نجاح منظومة التقنيات المالية، مشيراً إلى أنَّ إدارة هذه المنظومة تتطلب كوادر مؤهلة ومدرّبة؛ بما يسهم كذلك في توفير فرص العمل وتعزيز نسب التوظيف للكفاءات العُمانية. وقال الشهوزي إنَّ الاستراتيجية تعمل على بناء مسار متكامل يبدأ من تطوير الفكرة واختبارها، ثم الانتقال إلى السوق والنمو والتوسع، موضحاً أنَّ البنك المركزي لا يكتفي بتوفير البيئة التجريبية، وإنما يتابع الشركات ويوجهها خلال مراحل تطورها حتى تصبح جاهزة للانطلاق. وأضاف أنَّ المنظومة تجمع بين الجوانب التنظيمية والتقنية والاستثمارية؛ بما يتيح للشركات ورواد الأعمال معرفة المتطلبات والمسارات المناسبة لهم منذ البداية.

بوابة عُمان

وأشار إلى أنَّ "بوابة عُمان للتقنيات المالية" تمثل إحدى الأدوات المهمة في هذا المسار؛ حيث تعمل بالتعاون مع الجهات المعنية على توفير بوابة تقديم موحدة، وربط المستثمرين ورواد الأعمال بالجهات المختصة وتوضيح المتطلبات اللازمة لكل نشاط. وأوضح رئيس إدارة التقنية أنَّ بوابة عُمان للتقنيات المالية، بالتعاون مع منصة "استثمر في عُمان"، توفر مساراً موحداً للمستثمرين ورواد الأعمال، بدءاً من تقديم الفكرة وحتى معرفة المتطلبات والجهات المعنية، ودعمهم في تطوير الحلول والاستعداد للحصول على التراخيص من قبل البنك المركزي العُماني أو هيئة الخدمات المالية. وأشار إلى أنَّ المجالات الاستثمارية المتاحة تشمل المدفوعات الرقمية، وحلول الدفع عبر الحدود، مع الصيرفة المفتوحة (Open Banking) والبنوك الرقمية، فضلاً عن تقنيات التأمين وإدارة الثروات، وغيرها من المجالات المرتبطة بالتقنيات المالية.

وأوضح أنَّ الصيرفة المفتوحة تتيح للعميل ربط حساباته المصرفية المختلفة من خلال مزود خدمة واحد، ليتمكن من الاطلاع على حساباته وإجراء معاملاته من شاشة واحدة، بعد حصول مزود الخدمة على الموافقة اللازمة من العميل. وبين أنَّ شركات التقنيات المالية تؤدي دور الوسيط في هذا النموذج؛ حيث تعمل على ربط البيانات والخدمات المصرفية المختلفة وفق الأطر التنظيمية المعتمدة، مؤكداً أنَّ البنك المركزي أصدر الإطار التنظيمي للصيرفة المفتوحة، وأنَّ الشركات الراغبة في تقديم هذه الخدمات يمكنها التقدم وفق المتطلبات المحددة.

وعن البنوك الرقمية ومجالات الاستثمار، قال الشهوزي إنها تتيح للعميل إجراء معاملاته المصرفية بالكامل عبر الهاتف من فتح الحساب وتحويل الراتب إلى إجراء التحويلات وطلب التمويل، دون الحاجة إلى زيارة فرع مصرفي. وأكد أنَّ البنوك الرقمية تخضع للرقابة من البنك المركزي شأنها شأن البنوك الأخرى، مشيراً إلى وجود إطار تنظيمي خاص بها، وأنَّ هناك طلبات للحصول على تراخيص في هذا المجال، وهي في طور الإجراءات اللازمة. وأضاف أنَّ المجالات الاستثمارية تشمل كذلك تقنيات التأمين "Insurtech" وإدارة الثروات؛ وهي مجالات ترتبط بالجهات التنظيمية المختصة، مؤكداً أنَّ هذه



الأمن السيبراني وسرية البيانات يمثلان عنصرين أساسيين في المنظومة

الذكاء الاصطناعي يُسهم في تطوير الخدمات المالية

ومساعدة العملاء على اتخاذ القرارات

استخدامات الذكاء الاصطناعي تشمل اكتشاف الاحتيال ومكافحة غسل الأموال

حوكمة صارمة لضمان سلامة المنتجات والخدمات المالية المصرفية

البيئة التجريبية الرقابية توفر مساحة آمنة لاختبار المنتجات الجديدة

المجالات متاحة للشركات الناشئة والمستثمرين المحليين والدوليين وفق الأطر التنظيمية المعتمدة.

التحديات والحلول

وأوضح رئيس إدارة التقنية بالبنك المركزي العُماني أنَّ من أبرز التحديات التي تواجه الشركات الناشئة في التقنيات المالية تكامل المنظومات المالية، خصوصاً التكامل بين شركات التقنيات المالية والبنوك والمنتجات والخدمات المختلفة، مؤكداً أنَّ الاستراتيجية تعمل على تسهيل دخول الشركات إلى السوق وتوفير الإشراف والتوجيه اللازمين. وأشار إلى أهمية توحيد الجهود بين الجهات الحكومية ذات العلاقة، موضحاً أنَّ البنك المركزي يشرف على الاستراتيجية بالتعاون مع نحو ١٢ جهة

حكومية وشريكاً، من بينها هيئة تنظيم الاتصالات، ووزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، ووزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، وهيئة الخدمات المالية وغيرها، وأكد أنَّ التنسيق بين هذه الجهات يمثل عنصراً أساسياً في مساعدة الشركات الناشئة على الاستمرار والنمو، مشيراً إلى وجود لجنة يرأسها البنك المركزي وفريق عمل وطني يعملان على توحيد الجهود وتعزيز التكامل بين الجهات المعنية.

وبين أنَّ وضوح رحلة الشركات والمستثمرين يمثل تحدياً آخر، ولذلك تستهدف الاستراتيجية توفير خارطة طريق واضحة للشركات منذ دخولها وحتى وصولها إلى السوق، بحيث تعرف كل شركة، الجهة المختصة والمتطلبات والإجراءات اللازمة لكل مرحلة. وأضاف أنَّ بوابة عُمان للتقنيات المالية ستوفر نقطة اتصال مركزية "One-stop shop" (محطة واحدة) للمستثمرين؛ بما يسهل الحصول على المعلومات والإرشادات والمتطلبات والتواصل مع الجهات ذات العلاقة.

وأبرز الشهوزي أهمية توفير آليات تمويل متخصصة لدعم الشركات في مراحل الابتكار المختلفة، إلى جانب تطوير الكفاءات والوعي والثقافة المتعلقة بالتقنيات المالية، وتعزيز التكامل التقني وتحويل الابتكارات إلى حلول قابلة للتوسع محلياً وخارجياً. وأكد أنَّ الأمن السيبراني وسرية البيانات يمثلان عنصرين أساسيين في المنظومة، موضحاً أنَّ الاستراتيجية وضعت مسارات واضحة للتعامل مع هذه التحديات، بما يضمن تحقيق التوازن بين الابتكار والمحافظة على الأمن والاستقرار المالي.

رحلة المستثمر

وقال الشهوزي إنَّ بوابة عُمان للتقنيات المالية تهدف إلى اختصار رحلة صاحب المشروع من الفكرة إلى السوق، من خلال توفير المعلومات والمتطلبات وتسهيل الخطوات الأولى وربط الشركات بالجهات المختصة والشركاء في المنظومة. وأضاف أنَّ البوابة تتكامل مع منصة "استثمر في عُمان" لتنظيم رحلة المستثمر المحلي والدولي وتوضيح الإجراءات والمتطلبات، مشيراً إلى أنَّ المستهدف هو الرد على طلبات المستثمرين خلال فترة تتراوح بين ١٠ و٣٠ يوماً، وفق طبيعة الطلب واكتمال المستندات.

وأوضح أنَّ الرد يتم إلكترونياً عبر المنصة، مع وجود تعاون بين البنك المركزي وهيئة الخدمات المالية ومنصة "استثمر في عُمان"، بما يسهم في تقليل الوقت المستغرق في تحديد وضع الطلب. وأكد أنَّ سرعة الاستجابة ترتبط كذلك بجاهزية المستثمر واستكمال المستندات المطلوبة، موضحاً أنَّ تقديم الطلب بشكل كامل يتيح للجهات المختصة دراسته والرد عليه بصورة أسرع. وبين أنَّ رحلة صاحب المشروع تتضمن التعرف على المسار المناسب، سواء كان التوجه إلى البيئة التجريبية الرقابية أو إلى مسار الترخيص، ثم تقديم ملف المشروع وإرفاق المستندات والبيانات المتعلقة بالجدوى والتمويل والتقنيات والشركات والقيمة المضافة التي سيقدمها المنتج للسوق.

وأضاف أنَّ المرحلة التالية تتمثل في تقييم جاهزية المشروع والتواصل التنظيمي معه، ثم استكمال المسار المناسب ومتابعة متطلبات الترخيص والتقدم التجاري، وصولاً إلى مرحلة الاستعداد لدخول السوق

واستكمال الموافقات والمتطلبات الفنية والتشغيلية والرقابية اللازمة لبدء النشاط. وأشار إلى أنَّ البوابة تستهدف حالياً عدداً من المسارات، من بينها خدمات الدفع، والصيرفة المفتوحة، والبنوك الرقمية، والبيئة التجريبية الرقابية.

استقبال الطلبات

وأوضح الشهوزي أنَّ هناك بالفعل عدداً من الطلبات التي بدأت في الوصول منذ إطلاق الاستراتيجية في ٢٢ سبتمبر الماضي، مؤكداً أنَّ الإقبال سيزداد تدريجياً مع ارتفاع مستوى الوعي بالاستراتيجية والفرص التي توفرها للشركات والمستثمرين. وقال إنَّ نشر الثقافة والوعي يمثلان عنصراً مهماً في المرحلة المقبلة، حتى تتعرف الشركات ورواد الأعمال والمستثمرون على المجالات المتاحة والمسارات التنظيمية التي يمكنهم الاستفادة منها.

وأكد أنَّ البنك المركزي يولي اهتماماً كبيراً بالتقنيات المقدمة التي تسهم في تحسين كفاءة المنظومة المالية والخدمات الرقمية وتعزيز أمنها واستقرارها. وأوضح أنَّ المدفوعات الرقمية وتطوير أنظمة الدفع والتسوية بين البنوك تمثل أحد المجالات المهمة، إلى جانب التقنيات التي تتيح تنفيذ المعاملات بصورة أسرع وأكثر أماناً.

وأشار إلى تقنية ترميز البطاقات "Tokenization" التي تتيح تنفيذ المدفوعات دون الحاجة إلى استخدام البطاقة بصورة مباشرة، موضحاً أنَّ هذه التقنيات تسهم في تطوير تجربة المستهلك والتاجر. وأضاف أنَّ تقنية "Soft POS" تمثل أحد التطبيقات المهمة في هذا المجال؛ حيث يمكن استخدام الهاتف المحمول كنقطة بيع بدلاً من أجهزة نقاط البيع التقليدية؛ بما يتيح للتاجر استقبال المدفوعات عبر الهاتف بصورة مباشرة، موضحاً أنَّ هذه التقنيات توفر سرعة أكبر في تنفيذ المعاملات وتقلل من التكلفة، كما تُعزز سهولة الدفع بالنسيئة للمستهلك والتاجر. وأشار إلى أنَّ الخدمات المصرفية المفتوحة والتحقق الإلكتروني من الهوية وتبادل البيانات المالية متوافقة العمل تعد كذلك من التقنيات التي تحظى بأهمية متزايدة.

الأمن السيبراني

وشدد الشهوزي على أنَّ الذكاء الاصطناعي يمثل أحد المجالات المهمة خلال المرحلة المقبلة، ويمكن أن يسهم في تطوير الخدمات المالية ومساعدة العملاء على اتخاذ القرارات، من خلال تحليل أنماط الإنفاق وتقديم حلول وخدمات أكثر ملاءمة لاحتياجات المستخدم. وأضاف أنَّ الذكاء الاصطناعي يمكن أن يستخدم كذلك في مجالات اكتشاف الاحتيال ومكافحة غسل الأموال وأتمتة الإجراءات؛ بما يعزز كفاءة المؤسسات المالية.

وأشار إلى أنَّ الحوسبة السحابية والأمن السيبراني يمثلان عنصرين أساسيين في دعم التوسع في الخدمات الرقمية، موضحاً أنَّ البنك المركزي لديه سياسات وأطر تنظيمية ورقابية في هذه المجالات، بما يضمن استخدام التقنيات الحديثة ضمن بيئة آمنة.

وأكد الشهوزي أنَّ الأمن السيبراني والعناية الواجبة "Due Diligence" يمثلان جزءاً أساسياً من تقييم أي منتج مالي جديد، موضحاً أنَّ البنك المركزي يحرص على التأكد من أنَّ المنتجات تتوافق مع المعايير والحوكمة المعتمدة في القطاع المصرفي.

وقال إنَّ إدخال أي منتج إلى المنظومة المالية دون التحقق من سلامته وأمانه، قد يؤدي إلى مخاطر تتعلق بالاحتمالات والاحتيال، ولذلك توجد حوكمة صارمة لضمان سلامة المنتجات والخدمات. وأشار إلى أنَّ بناء الثقة يمثل أساساً لنجاح التحول الرقمي في القطاع المالي، موضحاً أنَّه إذا لم يشعر المستخدم بالأمان والثقة في الخدمات الإلكترونية، فقد يفضل العودة إلى التعاملات النقدية التقليدية. وأكد أنَّ تعزيز الثقة في الخدمات المالية الرقمية يعد هدفاً رئيسياً، مع حماية بيانات العملاء وضمان سلامة الأنظمة واستقرارها.

الابتكار والاستقرار وأكد الشهوزي أنَّ تحقيق التوازن بين الابتكار وسلامة النظام المالي وحماية المستهلكين يعتمد على تنظيم تدريجي يتناسب مع مستوى المخاطر وطبيعة كل منتج، وأوضح أنَّ التوسع في المنتجات المالية يجب أن يتم بصورة تدريجية، حتى تنتقل الشركة خطوة بخطوة من تطوير الفكرة إلى اختبار المنتج ثم الترخيص والتوسع، بما يقلل المخاطر والوقت والتكلفة.

وبين أنَّ البيئة التجريبية الرقابية توفر مساحة آمنة لاختبار المنتجات، خصوصاً المنتجات الجديدة التي لا توجد لها أطر تنظيمية مكتملة؛ حيث يتم وضعها تحت إشراف مُحكم وفق إرشادات ومعايير واضحة. وأكد أنَّ الأمن السيبراني يمثل جزءاً أساسياً من عملية التقييم؛ إذ يتم التحقق من سلامة البرمجيات وقوة الأنظمة وقدرتها على مواجهة الاختراقات، إلى جانب حماية بيانات المستهلكين وضمان وضوح الرسوم والإجراءات. وأشار إلى أنَّ حماية المستهلك والرقابة المستمرة والتنسيق بين الجهات تمثل عناصر رئيسية في ضمان سلامة المنتجات والخدمات المالية الجديدة.

الأثر المتوقع

وأوضح الشهوزي أنَّ أثر الاستراتيجية سيُظهر تدريجياً مع بدء الشركات في تقديم طلباتها والاستفادة من الخدمات والمسارات التي توفرها، مشيراً إلى أنَّ الأثر المتوقع يمكن النظر إليه على ثلاثة مستويات رئيسية. وبين أنَّ المستوى الأول يتعلق بالشركات والمستثمرين، من خلال وضوح المتطلبات وتقديم الطلبات إلكترونياً والوصول المباشر والأمن إلى الجهات التنظيمية، وتوفير الدعم والاستفسارات عبر البوابة. وأضاف أنَّ المستوى الثاني يتعلق بالمستفيدين من الخدمات المالية، من خلال توفير خدمات أسهل وإجراءات رقمية أسرع وخيارات أوسع للدفع وإدارة المعاملات المالية من أي مكان. أما المستوى الثالث، فقد أوضح الشهوزي أنه يمثل في الأثر الأوسع على الاقتصاد الوطني، من خلال تعزيز المنافسة ورفع الكفاءة التشغيلية، وتكامل الخدمات بين الجهات، وانتشار الخدمات الرقمية بين الأفراد والمؤسسات، وخفض التكاليف على مقدمي الخدمات والمستفيدين.

وأشار إلى أهمية تعزيز الشراكة بين المؤسسات المالية والشركات الناشئة؛ بما يسهم في تنمية قدرات الشركات العُمانية ورفع مستوى التوظيف ودعم القطاع الاقتصادي.

وقال إنَّ تقليل الوقت والتكلفة المرتبطين بتقديم الطلبات يمثلان أبرز الآثار العملية المستهدفة، بحيث يتمكن المستثمر أو صاحب المشروع من معرفة وضع طلبه خلال فترة واضحة، بدلاً من الانتظار لفترات طويلة. وأوضح أنَّ الاستفادة بالنسبة للشركات العُمانية يمكن أن تتحقق من خلال تعزيز الشركات التجارية مع البنوك وشركات التأمين والمؤسسات المالية، ومساعدتها على فهم المتطلبات التنظيمية منذ البداية؛ بما يتيح لها تطوير منتجاتها بصورة أكثر جاهزية والوصول إلى السوق المحلي.

رسالة للمستثمرين

ووجهَ مازن الشهوزي رئيس قطاع التقنية بالبنك المركزي العُماني رسالة إلى المستثمرين بأنَّ السوق العُماني مفتوح أمام الاستثمارات في مجال التقنيات المالية، وأنَّ البيئة التنظيمية والتسهيلات متاحة للراغبين في دخول السوق.

وقال إنَّ المستثمرين يمكنهم الاستفادة من "استثمر في عُمان" باعتبارها نقطة اتصال موحدة لتلبية المتطلبات والاستفسارات المتعلقة بالاستثمار، مشيراً إلى أنَّ دخول شركات جديدة إلى قطاع التقنيات المالية من شأنه تعزيز التنافسية ودعم الاقتصاد الوطني. وأضاف أنَّ وجود شركات ناشئة في السوق العُماني يتيح فرصاً أكبر للتعاون وتبادل الخبرات وبناء منظومة متكاملة للتقنيات المالية، كما أنَّ مختلف الجهات تعمل على تسهيل رحلة المستثمر ودعم نمو هذا القطاع.



محرة الرؤية خلال الحوار

متى تتوقف ظاهرة المغالاة والتفاخر المجتمعي بالأعراس؟!

مواطنون ومختصون لـ«الرؤية»: المقارنات بفخامة العرس من أسباب تأخر زواج الشباب



الرؤية - ناصر العبري

يؤكد عدد من المواطنين والمختصين أن مظاهر الإسراف والتبذير في المناسبات الاجتماعية وخاصة في الأعراس إلى جانب المتطلبات الباهظة التي قد تفرضها بعض الأسر على الشباب، يسهمان في تأخير الزواج أو تحميل الشباب فوق طاقتهم. وأشاروا- في تصريحات لـ«الرؤية»- إلى أن من أسباب الإسراف في الاحتفال بالأعراس هو الانفتاح على منصات التواصل الاجتماعي، وتحويل المناسبات الشخصية إلى محتوى يُشاهده الجميع للتفاخر بحجم الإنفاق والتجهيزات، مطالبين بتعزيز الجهود للارتقاء بالوعي المجتمعي ونشر ثقافة التيسير في الزواج.

الحوسنية:

منصات التواصل

الاجتماعي أوجدت

آفة المقارنات

بسبب نشر

تفاصيل المناسبات

الاجتماعية

العبري: هناك فرق

بين الكرم وأن

يحمل الإنسان فوق

طاقته حتى لا يبدو

أقل من غيره

المنذري: الخوف

من نظرة الآخرين

من أسباب المغالاة

في مظاهر

الأعراس

الشلي: تداخلت

الأعراف المجتمعية

نتيجة الانفتاح

الكبير الذي أحدثته

منصات التواصل

الاجتماعي

الكلباني: التيسير

في الزواج يسهم

في بناء أسر

مستقرة وسعيدة

وترى الدكتورة نورة بنت علي بن خلفان الحوسني أستاذ مساعد بجامعة التقنية والعلوم التطبيقية في عري، أن المبالغة في الأعراس تُعد نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وفي مقدمتها الرغبة في المحافظة على المكانة الاجتماعية والصورة أمام الآخرين، إلى جانب ضغط الأسرة وتوقعات المحيط الاجتماعي، وما قد ينشأ عن ذلك من منافسة غير مباشرة بين العائلات، وأيضاً آفة المقارنة التي أوجدتها منصات التواصل الاجتماعي، إذ أصبحت تفاصيل المناسبات الاجتماعية أكثر ظهوراً وانتشاراً، مما قد يدفع بعض الأسر إلى تبني أنماط احتفالية تتجاوز احتياجاتها الفعلية، سعياً إلى مواكبة ما تراه لدى الآخرين.

وتشير إلى أن الظاهرة في جوهرها ليست مجرد "تفاخر" وإنما ترتبط أيضاً بمفهوم المعايير الاجتماعية وتوقعات الجماعة والخوف من التقييم الاجتماعي، مبينة: "يمكن النظر إلى ارتفاع تكاليف الزواج باعتباره أحد العوامل المؤثرة في تأخر الزواج، خصوصاً في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة وتعدد الالتزامات الاقتصادية المرتبطة بتكوين الأسرة، ولذلك من المهم أكاديمياً عدم اختزال ظاهرة تأخر الزواج في تكاليف الأعراس وحدها؛ فهي ظاهرة متعددة الأبعاد، تتداخل فيها عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية، مثل الدخل وفرص العمل والسكن وتوقعات الأسرة وتغير أنماط الحياة".

وتضيف الحوسنية: "لو أُتيح لي اقتراح تغيير واحد، فسأبدأ بإلغاء ثقافة المبالغة في الإنفاق المرتبط بالمظهر الاجتماعي، ولا سيما التفات التي يكون هدفها الأساسي إظهار المستوى المادي أو منافسة الآخرين، وليس تحقيق قيمة حقيقية للمناسبة، لأن الاحتفال بالزواج يمكن أن يحافظ على فرحته وخصوصيته من خلال التركيز على جوهر المناسبة: اجتماع الأسرة والأصدقاء، وإعلان الزواج، وإدخال السرور على الزوجين وأهلهم، دون أن يتحول حجم الإنفاق إلى معيار للحكم على نجاح المناسبة أو مكانة الأسرة، وأرى أن الحل الأكثر استدامة لا يتمثل في إلغاء مظاهر الفرح، وإنما في إعادة تعريف مفهوم الاحتفال اجتماعياً، بحيث يصبح الاعتدال قيمة إيجابية، ويُنظر إلى البساطة باعتبارها خياراً واعياً ومسؤولاً، وليس مؤشراً على ضعف القدرة المادية، وهذا التحول يحتاج إلى وعي مجتمعي تشارك فيه الأسرة والمؤسسات التعليمية والإعلامية والمجتمعية".

بدوره، يقول الدكتور ذياب بن سالم العبري إن الأسر تختلف في دوافعها وظروفها وقدراتها عند الاحتفال بالمناسبات الاجتماعية، وأن المبالغة في هذه الاحتفالات تأتي نتيجة عدة عوامل ومن بينها: العادات الاجتماعية ورغبة الأسرة في إكرام ضيوفها وضغط المقارنة بالآخرين وأحياناً المنافسة غير المباشرة بين الأسر، لافتاً إلى أن المشكلة لا تكمن في العرس الكبير في حد ذاته وإنما عندما تتحول ممارسة اجتماعية مُعينة إلى معيار يضغط على الآخرين لمجارأتها

بصرف النظر عن قدراتهم وظروفهم، إذ قد يبدأ الأمر بتفصيل بسيط ثم قاعة أكبر أو عدد أكبر من المدعوين أو تعدد اللواتم والمناسبات، ثم يتحول مع الوقت من خيار إلى توقع اجتماعي يكاد يشعر البعض أنه ملزم به.

ويُشدد العبري على ضرورة التفريق بين الكرم في الأفراح وبين أن يحمل الإنسان نفسه فوق طاقته حتى لا يبدو أقل من غيره، موضحاً: "أعتقد أن ارتفاع تكاليف الزواج أصبح بالفعل أحد العوامل التي قد تؤثر الزواج لدى بعض الشباب، لكنه بالتأكيد ليس العامل الوحيد، فهناك أيضاً تحديات السكن والعمل والدخل وتجهيز المنزل وارتفاع توقعات مستوى المعيشة لدى الطرفين، لكن الأثر الحقيقي يظهر عندما تتجمع كل هذه الالتزامات في بداية واحدة، فقد يكون الشاب موظفاً وقادراً من حيث الأصل على تكوين أسرة، لكنه يحتاج إلى وقت أطول لتوفير المهر وتكاليف العرس والتجهيزات والسكن، أو يختار الاقتراض حتى يبدأ حياته الزوجية بالمستوى الذي أصبح متوقعاً اجتماعياً، وهنا أرى أن السؤال الأهم ليس: كم أنفقنا على الزواج؟ وإنما: كيف بدأت الأسرة الجديدة حياتها بعد الزواج؟ فإذا انتهت المناسبة في ليلة أو ليلتين، وبقيت الديون والالتزامات لسنوات، فنحن بحاجة إلى مراجعة الأولويات، إذ إن الهدف لا ينبغي أن يكون فقط مساعدة الشاب على إتمام الزواج، وإنما مساعدته على تأسيس أسرة أكثر استقراراً وقدرة على الاستمرار".

كما يستبعد أن يكون الحل هو المطالبة بمنع القاعات أو اللواتم أو بفرض نموذج واحد للأعراس لأن الناس متفاوتون في قدراتهم، ومن حق المقتدر أن يحتفل بما يناسبه ما دام بعيداً عن الإسراف وإلحاق الضرر بنفسه أو أسرته، مؤكداً أن الحل يكون من خلال منظومة من الإجراءات المتكاملة مثل تعزيز ثقافة التيسير لدى الأسر وأولياء الأمور، وتطوير صناديق دعم الزواج بحيث لا يقتصر دورها على تقديم مبلغ مالي، وإنما تمتد إلى دعم تأسيس الأسرة من خلال شراكات مع القطاع الخاص، وقاعات المناسبات، ومحال الأثاث والأجهزة والخدمات المختلفة، إلى جانب مساهمات الأوقاف وأهل الخير، والتوسع في إقامة الأعراس الجماعية لأنها تعزز التكافل وتعيد للعرس جانباً من معناه الاجتماعي.

ويؤكد العبري أن النظرة العامة للمجتمع تجاه الأعراس يجب أن تكون أكثر وعياً، إذ لا يمكن مطالبة الشباب بالتخفيف من تكاليف الزواج بينما لا يزال المجتمع يقيس نجاح المناسبة بحجمها وكلفتها.

وفي السياق، يلفت خالد بن سليم العبري



د. ذياب بن سالم العبري

إلى أن من أسباب المبالغة في الأعراس الرغبة في الظهور أمام المجتمع ومجاراة ما يفعله الآخرون، وانتشار المقارنات على وسائل التواصل الاجتماعي، وأن هذه العوامل تسببت في تأخر زواج الشباب خاصة عندما تتراكم التكاليف من المهر والذهب والقاعة والوليمة وغيرها، إذ قد يضطر الشباب إلى الانتظار سنوات حتى يوفر المبلغ أو يبدأ حياته الزوجية بقروض وديون.

ويطالب العبري بتخفيف أعباء الزواج وإقامة المناسبات وفقاً لقدرة كل شخص وعدم المغالاة في المهور أو في الذهب والتقليل من المصاريف غير الضرورية.

ويذكر الدكتور فهد بن سيف المنذري أن المبالغة في الأعراس سببها ضغط الصورة الاجتماعية والخوف من نظرة الآخرين، حيث إن بعض الأسر تكون مقتنعة بإقامة عرس بسيط ومعتدل، لكنها تخشى من نظرة الآخرين لتتحول المناسبة إلى تنافس في حجم القاعات والولائم والملابس والزينة والهدايا، ليتحول معيار نجاح العرس بالقدر الذي أنفق عليه.

كما يشير إلى أن الشباب والفتاة قد يكونا مقتنعين بالبساطة خلال هذه المناسبة الاجتماعية، إلا أن اشتراطات الأسرة أو بعض الأقارب تحت عناوين العادة، والمكانة، قد تدفعهم لتحمل أعباء أكبر من إمكانياتهم، مضيفاً: "المنافسة بين العائلات موجودة، لكنها في الغالب نتيجة ثقافة أوسع عنوانها المباهاة وحفظ المكانة الاجتماعية، والمشكلة أن الإنسان قد يبدأ بمجاراة من هو في مستواه المادي، ثم يجد نفسه يقلد من يفوقه قدرة، فيحمل نفسه ما لا تحتمل، والأصل أن العرس مناسبة للفرح، لا معرضاً للقدرة المالية، ولا اختصاراً لمكانة الأسرة، وقيمة الزواج في نجاح الحياة التي تأتي بعد ليلة العرس، لا في فخامة تلك الليلة وحدها".

وبين المنذري أن تأخر زواج الشباب ناتج عن الكثير من العوامل مثل المهر الكبير وتجهيزات العرس وحجز القاعة والولائم



خالد بن سليم العبري



د. خالد بن علي الشلي

والملابس وتأثيث المنزل والتزامات أخرى تضعه تحت ضغط مالي كبير قبل أن تبدأ حياته الزوجية أصلاً، ولذلك قد يذهب بعض الشباب إلى تأجيل الزواج عاماً أو عامين أو أكثر حتى يستطيعوا توفير هذه التكاليف. من جهته، يذكر الدكتور خالد بن علي بن صالح الشلي أن منصات التواصل الاجتماعي ساهمت بشكل كبير في نقل الممارسات الاجتماعية بين المجتمعات، ولذلك تداخلت الأعراف والتقاليد مع المتغيرات التي تشكلت بألوان متعددة في لباس التطور والتمدد والتحضّر، مضيفاً: "كان للأعراس نصيب أكبر في حب التفاخر والمظهر بالمظهر الذي يعكس الصورة المنمقة ولكن في باطنها الكلفة والديون، وتعدد مبررات التأخر عن الزواج فمنها ما يتعلق بالرغبة في الحصول على المؤهلات الجامعية ومنها تأخر الحصول على الوظيفة المناسبة وتدني الأجور والأفكار الدخيلة التي تروج للاستقلالية الفردية والبعد عن المسؤوليات وغيرها، ولا شك أن تكاليف الأعراس تضيف عبئاً آخر يجعل من المقبل على الزواج ينظر يمنة ويسرة قبل الشروع في الزواج فيرى ويسمع عن الشروط والمتطلبات الناتجة عن التوقعات العالية من شريك الحياة الزوجية والرغبة في الحصول على أكبر قدر ممكن من الاستحقاقات



د. فهد بن سيف المنذري



خليل بن حميد الكلباني

كالمهر العالي و حجز القاعات والاستراحات ومصاريف الحفلات والتجمعات". ويقول خليل بن حميد بن سعيد الكلباني إن الدافع وراء المبالغة في الزواج هو عدم الوعي الكافي بقيمة الزواج نفسه، فمع انتشار وسائل التواصل الاجتماعي أصبحت ظاهرة المقارنات بين الأعراس حاضرة وبقوة حيث ساهمت في زيادة التكاليف. ويؤكد: "وتعتبر التكاليف الزائدة عن حاجتها والمبالغ بها سبب رئيسي في عزوف الكثير من الشباب في ظل الظروف التي تعصف بهم، فالتيسير لا يعني التقليل من قيمة المناسبة بل يساعد في بناء حياة أسرية مستقرة وسعيدة، كما أن الحفاظ على العادات والتقاليد العمانية ولكن التقليل من مظاهر التفاخر والإسراف، والمصرفات الزائدة، ونشر ثقافة الفرح بلا إسراف تسهم في نيل الاستحسان والرضا والتخفيف من أعباء الأسر والشباب".

«جامعة التقنية» تناقش مستقبل التعليم العالي في عصر الذكاء الاصطناعي بالعدد الجديد من «آفاق»

مسقط - الرؤية

أصدرت جامعة التقنية والعلوم التطبيقية، ممثلة بدائرة التواصل والإعلام، العدد الخامس من مجلتها الدورية "آفاق"، وذلك استمراراً لنهج الجامعة في تعزيز التواصل المجتمعي والإعلامي، وتسليط الضوء على أبرز المستجدات والإنجازات والفعاليات والمبادرات التي تشهدها الجامعة، بما يعكس جهودها في دعم مسيرتها الأكاديمية وتعزيز حضورها المجتمعي والإعلامي.

وجاءت قضية العدد حول "مستقبل التعليم العالي في عصر الذكاء الاصطناعي"، مستعرضة المتغيرات المتسارعة التي

يشهدها قطاع التعليم العالي، وكيف تستجيب الجامعة لهذه التحولات، وتعمل على مواكبة التطورات التقنية بما يعزز جودة التعليم ويرتقي بتجربة الطالب الجامعية.

وافتح رئيس التحرير العدد الخامس بمقال بعنوان "جامعة المستقبل"، تناول فيه ملامح الجامعة القادرة على مواكبة متطلبات المرحلة المقبلة، مؤكداً أن الجامعة التي ستنجح في الغد ليست بالضرورة تلك التي تمتلك أفخم المباني أو أكبر حرم جامعي، وإنما التي تمتلك رؤية واضحة للمستقبل وقدرة عميقة على التكيف مع متطلباته المتجددة.

كما تضمن العدد حوراً حول الرحلات الطلابية بوصفها جزءاً من منظومة إعداد الطالب، ووسيلة فاعلة للانفتاح على

التجارب الدولية وتوسيع مداركه وآفاقه. وأكد الموضوع أن القيمة الحقيقية للرحلات الطلابية لا تكمن في السفر بحد ذاته، وإنما في التجربة التعليمية والمعرفية التي يعيشها الطالب، وما تتيحه له من فرص للتعلم واكتساب الخبرات والتعرف على ثقافات وتجارب جديدة.

وسلط العدد الضوء على تخصص الصيدلة باعتباره أحد التخصصات المهمة في المنظومة الصحية، متناولاً دور الجامعة في إعداد كوادر صيدلانية مؤهلة تسهم في رفد سوق العمل بالكفاءات الوطنية، وتواكب احتياجات القطاع الصحي ومتطلباته المستقبلية.

كما اشتمل العدد على مجموعة من الموضوعات المتنوعة،

من بينها نماذج ملهمة للقيادة الطلابية في أروقة الجامعة، ومواهب طلابية تعكس تنوع الإبداع لدى طلبة الجامعة، إلى جانب آراء وموضوعات وبحوث علمية تسهم في إثراء المحتوى المعرفي للمجلة.

وتواصل مجلة آفاق من خلال إصداراتها الدورية تقديم محتوى يعكس الحراك الأكاديمي والطلابي والبحثي في جامعة التقنية والعلوم التطبيقية، ويعزز جسور التواصل بين الجامعة ومختلف شرائح المجتمع.

وتتطلع الجامعة إلى إصدار العدد السادس من مجلة آفاق في ديسمبر المقبل، مواصلة بذلك مسيرتها في تقديم محتوى إعلامي ومعرفي يواكب تطورات الجامعة ورؤيتها المستقبلية.





الفضيلي لـ«الرؤية»: أكاديمية الابتكار الصناعي أسهمت في طرح 170 فرصة استثمارية قابلة للتنفيذ

«تدريب 600 شاب عماني في مجالات التصنيع والذكاء الاصطناعي والصناعات التحويلية

«برنامج «تعمين» أسهم في توفير 4 آلاف فرصة وظيفية

«منصة «ربط» تضم 245 موردًا و1318 منتجًا و252 خدمة

الرؤية- ريم الحامدية

قال أمين الفضيلي، الرئيس التنفيذي لأكاديمية الابتكار الصناعي، إن الأكاديمية قامت بدور محوري في تمكين القطاع الصناعي بشكل عام، باعتبارها ذراعًا تمكينيًا للمؤسسة العامة للمناطق الصناعية «مدائن»، لا سيما في مجالات البحث والتطوير والدراسات المتعلقة بالقطاع الصناعي والفرص الاستثمارية المرتبطة به.

وأضاف - في تصريحات لـ«الرؤية»- أن الأكاديمية ترجمت نجاحاتها إلى نتائج ملموسة عبر عدد من المسارات، من بينها التدريب والتأهيل، وتعزيز المحتوى المحلي، واحتضان الشركات الناشئة وتسريع نموها، موضّحاً أن برنامج «تعمين» الذي تنفذه الأكاديمية أسهم في توفير أكثر من ٤ آلاف فرصة وظيفية تخصصية وإشراقية في الشركات والمصانع العاملة في المدن الصناعية، إلى جانب تدريب وتأهيل أكثر من ٦٠٠ شاب عُُماني في مجالات التصنيع والذكاء الاصطناعي والتصميم والصناعات التحويلية.

وبين الفضيلي أن الفريق المختص بالمحتوى المحلي عمل على تطوير العديد من الدراسات التي أفضت إلى تحديد أكثر من ١٧٠ فرصة استثمارية في ١٠ قطاعات اقتصادية قابلة للتنفيذ والاستثمار، فيما احتضنت الأكاديمية أكثر من ٨٠ شركة ناشئة ضمن برامج الحاضنات ومسرعات الأعمال، ووصل عدد منها إلى مراحل متقدمة من النمو والتوسع محليًا وإقليميًا، لافتًا إلى أن أبرز الفجوات التي لا يزال القطاع الصناعي بحاجة إلى معالجتها تتمثل في مواكبة التطورات التقنية العالمية، لا سيما التقنيات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي والأتمتة.

وأكد أن الأكاديمية تعمل بالتعاون مع شركائها على رفع الكفاءة الإنتاجية والتشغيلية للمصانع العُمانية من خلال أتمتة عملياتها، بما يعزز تطور القطاع الصناعي ويرفع مساهمته باعتباره رافدًا أساسيًا للاقتصاد الوطني.

وأوضح الفضيلي أن الدراسات التي نفذتها أكاديمية الابتكار الصناعي لتحليل سلاسل القيمة المضافة كشفت عن فرص واعدة في عدد من القطاعات، أبرزها الصناعات التعدينية والتحويلية المرتبطة بالمعادن، ومنها

الألومنيوم، إلى جانب الإنتاج الزراعي والغذائي، وسلاسل التبريد والخدمات اللوجستية المرتبطة بالمنتجات الغذائية والسلمكية، فضلاً عن السياحة. وأشار إلى أن هذه الدراسات تعتمد على تحليل سلسلة القيمة كاملة، وتحديد الفجوات التي يمكن تحويلها إلى فرص استثمارية تعزز المحتوى المحلي وتقلل الاعتماد على الواردات، لافتًا إلى أن دراسة النجد تناولت سلاسل إنتاج زراعية وغذائية متعددة، فيما ركزت دراسة شليم على قطاع التعدين والصناعات المرتبطة به، واهتمت دراسة الدقم بتطوير سلسلة التبريد، إلى جانب دراسة متخصصة للتجمع الاقتصادي المتكامل لصناعة الألومنيوم.

وأضاف أن هذه الدراسات أسفرت عن استخراج أكثر من ١٧ فرصة استثمارية في تلك القطاعات، وهي حاليًا في مراحل متقدمة من التنفيذ والاستثمار.

وقال الفضيلي إن أكاديمية الابتكار الصناعي عملت على تحويل مفهوم المحتوى المحلي من توجه عام إلى آلية عملية تربط المصانع والموردين المحليين بالطلب الفعلي في المشاريع والمناقصات الحكومية، وذلك من خلال منصة «ربط» التي طورتها الأكاديمية، وبالتعاون مع هيئة المشاريع والمناقصات والمحتوى المحلي، موضّحاً أن المنصة تعتمد، في مرحلتها الأولى، على تحليل فواتير الكميات للمناقصات ومطابقتها مع المنتجات والخدمات المتوفرة لدى الموردين المحليين في المدن الصناعية، إلى جانب تطوير نظام يدعم اتخاذ القرار ويرفع

مشاركة الموردين الصناعيين في المشاريع الحكومية. وبين أن منصة «ربط» تضم أكثر من ٢٤٥ مؤدًا، و١٣١٨ منتجًا، و٢٥٢ خدمة، مضيفاً أن المنصة تعمل كذلك على ما يُعرف بالتشبيك التجاري، الذي يقوم على ربط المصانع بعضها ببعض من خلال توريد المواد الخام الأولية، بما يعزز التكامل بين المنشآت الصناعية العُمانية. واستشهد الفضيلي بمصنع الفراجي في مدينة صور الصناعية، المتخصص في تصنيع منتجات «UPVC»، والذي يستخدم كربونات الكالسيوم إحدى المواد الخام الأساسية في عملية التصنيع، وكان يعتمد سابقاً على استيراد هذه المادة من خارج سلطنة عُمان، مشيراً إلى أنه من خلال منصة «ربط»، وبالاستناد إلى البيانات المتاحة حول المصانع ومنتجاتها، تمكنت الأكاديمية من ربط مصنع الفراجي بمصنع رما في مدينة الرسيل الصناعية، الذي يوفر خام كربونات الكالسيوم بدرجة نقاوة منافسة تلبي احتياجات المصنع. وأكد أن هذا الربط يجسد مفهوم المحتوى المحلي بصورة عملية، إذ أسهم في إحلال مادة خام محلية محل المادة المستوردة، وتعزيز التكامل بين المصانع العُمانية وسلاسل التوريد المحلية، بما يدعم بقاء جزء أكبر من الإنفاق داخل الاقتصاد الوطني ويسهم في تعزيز الميزان التجاري للسلسلة.

وأوضح الفضيلي أن الأكاديمية تعمل على تطوير الابتكار الصناعي من خلال احتضان الشركات والمؤسسات الصغيرة

والمتوسطة العاملة في القطاع الصناعي، عبر برامج الاحتضان ومسرعات الأعمال التي تنفذها بالتعاون مع شركائها، مبيناً أن الأكاديمية نفذت خلال عام ٢٠٢٤ مسرعة أعمال الشركات الناشئة العُمانية الواعدة، بالتعاون مع هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واحتضنت من خلالها ٤٠ شركة ناشئة تعمل في مجال التقنيات والمنتجات والخدمات الصناعية.

وذكر أن المسرعة أسهمت في نقل الأفكار المشاركة من مرحلة البذرة والفكرة إلى مراحل متقدمة من النمو والتوسع ودخول الأسواق المحلية والإقليمية، مشيراً إلى أن نتائج المسرعة أظهرت أن ٤٦٪ من الشركات الناشئة المتخرجة منها أغلقت جولاتها الاستثمارية. ولفت إلى أن عدداً من هذه الشركات يندرج ضمن قائمة الشركات التي حظيت بتمويل من صندوق عُمان المستقبل، ومن بينها شركة صفقات، ومنصة أجري، ومصنع بلامور، وشركة مورفو، وغيرها من الشركات الناشئة المنتسبة إلى المسرعة.

وأكد أن الأكاديمية تعمل حاليًا على تنفيذ مسرعة الأعمال الصناعية التي تضم ٣٠ شركة صناعية ناشئة، وتتبع المنهجية ذاتها الهادفة إلى تحويل الأفكار إلى منتجات صناعية قابلة للنمو والتوسع.

وأشار الفضيلي إلى أن أبرز التحديات التي تواجه المصانع العُمانية تتمثل في رفع كفاءتها التشغيلية والإنتاجية وتحسين تميزها التشغيلي، موضّحاً أن هناك تحديات أخرى

تتعلق بالخدمات اللوجستية، وتوافر المواد الخام، والتغبرات الجيوسياسية التي يشهدها العالم، والتي قد تؤثر بطريقة أو بأخرى على نمو المصانع العُمانية وتوسعها.

وبين أن الأكاديمية تقدم للمصانع العُمانية خدمات الاستشارات الفنية والتقنية، كما يمكن لمنصة «ربط» معالجة أبرز التحديات، ولا سيما تلك المرتبطة بسهولة الوصول إلى المشاريع والمناقصات الحكومية، وتعزيز فرص مشاركة الموردين المحليين في سلاسل التوريد. وقال الفضيلي إن التواصل المستمر مع المصانع العُمانية وزياراتها يتيحان للأكاديمية ملاحظة مستوى التطور الذي يشهده القطاع الصناعي، لا سيما في ظل جهود المؤسسات الحكومية ذات العلاقة، مثل وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، والاستراتيجية

الصناعية التي تنفذها، إلى جانب المؤسسة العامة للمناطق الصناعية «مدائن» وما تقدمه من حوافز وتسهيلات للمصانع. وأضاف أن الأكاديمية تقيس مدى قابلية المصانع للحصول الإنتاجي وإدخال تقنيات الأتمتة والمكننة، في ظل وجود مبادرات حكومية قائمة لدعم هذا التحول.

وكشف الفضيلي أن الأكاديمية تعمل كذلك على تطوير وكلاء للذكاء الاصطناعي، وقد وصلت هذه الوكلاء إلى مراحل متقدمة من الاختبار والقياس، وتستخدمها الأكاديمية داخليًا، مع إمكانية تصديرها مستقبلاً إلى شركاتها.

وفيما يتعلق بربط البحث العلمي والابتكار بالقطاع الصناعي، أشار الفضيلي إلى منصة «إيجاد»، التي تشرف عليها هيئة البحث العلمي والابتكار، وتهدف إلى تعزيز التكامل بين القطاع الصناعي والجامعات ومؤسسات البحث العلمي، لتفعيل البحث التطبيقي وتطوير الابتكار، موضّحاً أن الأكاديمية عضو في هذه المنصة.

وبين أن لدى الأكاديمية نموذجًا عمليًا للربط بين المنظومتين الأكاديمية والصناعية يتمثل في مشروع «BalanceMate»، وهو مشروع وطني مشترك بين أكاديمية الابتكار الصناعي وجامعة نزوى وشركة «NAPCO»، ويهدف إلى تطوير وتنفيذ روبوت محادثة ذكي لإدارة الموارد البشرية والرواتب باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي.

وأكد أن مثل هذه المنظومات أثبتت جدواها

الاقتصادية دوليًا؛ لأنها تجعل التحديات الصناعية نقطة انطلاق للبحث والابتكار، وتفتح المجال أمام الباحثين والطلبة للعمل على احتياجات فعلية للقطاع، بدلًا من أن يعمل كل طرف بمعزل عن الآخر. وأوضح الفضيلي أن برامج الاحتضان ومسرعات الأعمال تمثل المسار الذي تقدمه الأكاديمية لخدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاع الصناعي، لافتًا إلى أن شركة «MedNova» تمثل أحد النماذج التي تعكس هذا المسار، باعتبارها إحدى مخرجات مسرعة أعمال الشركات الناشئة العُمانية الواعدة.

وأشار إلى أن الشركة طورت جهازًا ذكيًا لإعادة التأهيل، يستطيع قياس حركة اليد والأداء الحركي، ومتابعة تطور المريض خلال رحلة التأهيل، وتقديم تمارين تفاعلية، إضافة إلى تحليل البيانات لمساعدة المختصين في اتخاذ القرارات العلاجية.

وأضاف أن الأهم في هذه التجربة يتمثل في رحلة الانتقال من الابتكار إلى السوق؛ إذ حصل الفئاز على براءة اختراع عُمانية، ثم دخلت الشركة في شراكة مع شركة «SYREBO» الصينية لتصنيع الفئاز، وصولاً إلى شراكة استثمارية لدخول السوق السعودي.

وأكد أن الأكاديمية تسعى إلى دعم هذه الشركة ومثيلاتها من خلال التشبيك التجاري والتكامل للوصول إلى شرائح أوسع من العملاء محليًا وإقليميًا.

وحول الفرص الصناعية خلال السنوات الخمس المقبلة، قال الفضيلي إن الفرص الحقيقية لسلطنة عُمان تكمن بصورة خاصة في الصناعات التي تقوم على الموارد والمزايا النسبية التي تمتلكها السلطنة، والصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة، والتعدين والصناعات المرتبطة بالمعادن، والصناعات الغذائية، إلى جانب التقنيات المتقدمة والتحول الرقمي وتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة في القطاع الصناعي.

وأوضح أن هذه التوجهات تتسق مع منطلقات رؤية «عُمان ٢٠٤٠»، التي تؤكد أهمية الانتقال من اقتصاد يعتمد على الموارد الناضبة إلى اقتصاد قائم على الابتكار والمعرفة، بالاستفادة من الموقع الجغرافي للسلطنة، وبنيتها الأساسية واللوجستية، ومواردها الطبيعية، وكفاءتها الوطنية.

يقدمه الإعلامي عبدالله السباح برنامج «ثمانين تسعين» على إذاعة الشباب يحيي ذاكرة «الزمن الجميل»



والطقوس التي رسمت ملامح ذلك الزمن (مثل عالم الكاسيت، نغمات البيجر، بدايات الإنترنت، والتلفونات القديمة). ويُقدّم السباح البرنامج في قالب حيوي يمزج بين الحوار الدافئ والمؤثرات الصوتية الأصلية لتلك الفترة لتجسيد تجربة نوستالجية متكاملة.

إعادة التأهيل ورفع كفاءة شبكة الطرق وتعزيز انسيابية الحركة المرورية. وفي منطقة الخضراء، تفقد سعادته مشروع استكمال الأعمال الإنشائية بمنتهز الخضراء، البالغة تكلفته ١٧ ألفا ٤١١ ريالا عمانيًا، والذي وصلت نسبة الإنجاز فيه إلى ٦٠٪، حيث أنجزت أعمال تركيب الإنترلوك والكربستون للممشى وإنشاء أحواض أشجار النخيل، فيما تواصل أعمال إنشاء دورات المياه والمرافق الخدمية بالمنتهز.

واطلع سعادته على مشروع تطوير موقع سوق الباعة المتجولين بمنطقة الخضراء، بتكلفة تبلغ ٢٣ ألف ريال عماني، ونسبة إنجاز بلغت ٦٧٪، حيث شملت الأعمال توريد وتركيب مكيفات للمصلى والمظلات وطاولات عرض الخضروات.

وتضمنت الزيارة الاطلاع على مشروع صيانة مباني البلدية بالسويق، الذي تبلغ تكلفته ٧٠ ألف ريالًا عمانيًا، ووصلت نسبة الإنجاز فيه إلى ٧٠٪، ويشمل أعمال صيانة وتأهيل مباني دائرة البلدية بمنطقة بطحاء هلال وورشنة البلدية بالحارة القديمة، حيث نفذت أعمال إزالة الجدران الداخلية والحواجر وإعادة تهيئة بعض المساحات، فيما تواصل الأعمال الكهربائية بالموقع، بهدف تحسين كفاءة المباني وتهيئة بيئة العمل.



مخططي بدعوة الشرطة، فيما تتواصل الأعمال بمنطقة العقدة، إلى جانب أعمال إعادة تأهيل مواقف دائرة البلدية بالسويق. وشملت الزيارة كذلك مشروع إعادة تأهيل الطرق المتأثرة بالأبنواء المناخية، بتكلفة تبلغ مليونًا و٣٩٩ ألفًا و٤٧٩ ريالًا عمانيًا، ويشمل عدداً من المناطق، من بينها الفاو والأفراض والشاطر والبداية والمسيفيقه ويطحاء الغليل، حيث اطلع سعادته على الموقف التنفيذي للمشروع والأعمال التحضيرية لإزالة الأضرار بمنطقة البداية، تمهيدا لتنفيذ أعمال

ألفا و٨٢٩ ريالًا عمانيًا، وبلغت نسبة الإنجاز فيه ٢٠٪، حيث شملت الأعمال المنفذة الحفر وصب القواعد الإنشائية بمنطقة النجمة، فيما تتواصل أعمال تركيب حديد التسليح والقوالب تمهيدًا لاستكمال الأعمال الإنشائية. وفي قطاع الطرق، اطلع سعادة محافظ شمال الباطنة على سير تنفيذ مشروع تصميم ووصف الطرق الداخلية بولاية السويق الأعمال المتبقية، بتكلفة تبلغ مليونًا و٣٨ ألفًا و٨٥٤ ريالًا عمانيًا، ونسبة إنجاز وصلت إلى ٤٠٪، حيث جرى الانتهاء من رصف الطرق في

بتكلفة 8.5 مليون ريال

محافظ شمال الباطنة يتفقد 7 مشروعات تنموية في السوق

صحار- خالد بن علي الخوالدي

زار سعادة محمد بن سليمان الكندي محافظ شمال الباطنة، ٧ مشروعات تنموية وخدمية يجري تنفيذها في ولاية السويق بتكلفة إجمالية تتجاوز ٨,٥ مليون ريال عماني، وذلك للاطلاع على سير الأعمال ومراحل التنفيذ ونسب الإنجاز المحققة، والوقوف على الجهود المبذولة لتطوير البنية الأساسية والمرافق العامة والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين والمقيمين.

واطلع سعادته خلال الزيارة على مشروع تطوير وتأهيل المنطقة التجارية بمنطقة البداية، الذي تبلغ تكلفته مليونين و٩٢٣ ألفًا و٨٥٦ ريالًا عمانيًا، وبلغت نسبة الإنجاز فيه ٨٣٪، حيث جرى الانتهاء من أعمال رصف الطريق وتخطيطه، فيما تتواصل أعمال رصف المواقف باستخدام بلاط الإنترلوك وتنفيذ شبكة ري الأشجار. ويهدف المشروع إلى تحسين البيئة العمرانية وتنظيم الحركة المرورية وتوفير المرافق الداعمة للأنشطة التجارية، بما يسهم في تعزيز الحركة الاقتصادية والتجارية بالمنطقة.

كما تفقد سعادته مشروع الحديقة العامة بولاية السويق في منطقة بطحاء هلال، الذي تبلغ تكلفته مليونين و٩٥٤



نمير بن سالم آل سعيد

في الزواج، ومنها صناديق دعم الزواج التي تقدم المساعدة لذوي الدخل المحدود، ويمكن تطوير هذه المبادرات بتوسيع نطاق المستفيدين منها، إلى جانب زيادة إقامة الأعراس الجماعية في مختلف مناطق السلطنة، بدعم من الحكومة والقطاع الخاص ومساهمات أهالي المنطقة، ومع تقديم برامج للتأهيل والتوعية بالحياة الزوجية.

أما المسكن؛ فقد يبقى الزوجان في بيت الأسرة إلى أن يصبحا قادرين على الانتقال إلى سكن مستقل، كما يمكن للحكومة دعوة القطاع الخاص الى توفير وحدات سكنية للشباب المتزوجين بمبالغ إيجارات رمزية مدعومة حكوميًا، أو بنظام التأجير من أجل التملك بأقساط ميسرة.

إن العمل والزواج والسكن تحقق الاستقرار للفرد، واستقرار الفرد يعني استقرار الأسرة، واستقرار الأسرة يعني استقرار المجتمع.



علي مال الله حبيب اللواتي **

عنهم؛ فلذلك يمكن للشركة الاستشارية أن توصي بشخصين للمنصب، ويتم تنظيم لقاء مع منطارة بين الاثنين، أمام مجلس الإدارة المُنتخَب والتعرف على أفكارها وتوجهاتها والتصويت على أحدهما بعيداً عن الوعود العامة والمجاملات، على أن تطول هذه العملية لأكثر من أسبوع من ظهور نتائج الانتخابات، ونأمل أن يكون الرئيس القادم صوتاً لجميع أصحاب الأعمال، وأن يمتلك الجرة ل طرح التحديات التي تواجههم أمام الجهات المعنية، والقدرة على تقديم الحلول ومتابعة تنفيذها وبناء جسور الثقة بين القطاعين العام والخاص، وتحويل الغرفة إلى بيت اقتصادي فاعل لا يكتفي بإقامة الفعاليات التقليدية والظهور الإعلامي واعتبار ذلك إنجازاً ومعيّاراً للنجاح، ويثبت أنه قادر على قيادة الغرفة للمرحلة القادمة ويكون لقيادته الأثر الحقيقي الملموس في الوسط التجاري.

**** أمين المال في الغرفة سابقاً**



حمود بن علي الطوقي

للعيش في عُمان. حملت الحكاية معنى يتجاوز شراء العقار إلى اختيار مكان تُستأنف فيه الحياة، ويطمئن فيه الآباء إلى غد أبنائهم.

وبحسب ما رواه المطور، تكرر قصص مشابهة بين مشترين ينتمون إلى أكثر من خمسين جنسية، تجذبهم سمعة السلطنة ومكانتها وأمنها. وهنا تتجلى قيمة ما تملكه عُمان من رصيد إنساني؛ طابينة تلمس في تفاصيل اليوم، ومجتمع يألف القادم إليه، واستقرار يمنح العائلة القدرة على أن تُمَد جذورها في المكان. وتلك مزايا تمنح العمران معنا، وتجعل قرار التملك متصلاً بالرغبة في الاستقرار والإقامة.

ومن واقع متابعتي، أرى أن «أكتوبر العمران» رسُخ لنفسه مكاناً بين المعارض التي ينتظرها الجمهور، وأصبح يُمضي نحو موعد سنوي تتجدد معه الأسئلة والأحلام والفرص. ويستتضر هذا الإقبال في ذهني شغف الناس بمعرض مسقط الدولي للكتاب؛ ففي أروقة الكتاب نبضت عما يوسع آفاقنا، وفي أروقة العمران نبضت عما يحتضن أيامنا، وكلاهما يتصل برغبة الإنسان في بناء حياة أغنى وأجمل.

وتستحق وزارة الإسكان والتخطيط العمراني، ومعالي الدكتور خلفان بن سعيد الشيعلي وفريق العمل، الإشادة بما قدمته هذه النسخة من حضور وتنظيم وروية. ويبقى الأثر الأجل أن نرى ما تأملناه من المؤسسات والمخططات أحياء عامرة، تمثل نوافذها بالضوء، وحدائقها بخصوات الأطفال، وطرقاتها بحركة الحياة.

فواء كل مخطط عمراني جديد قصة تنتظر أن تُروى؛ أسرة تبدأ حياة، وشباب يحقق حلمًا، ورائد أعمال يجد فرصة، ومجتمع تتشكل ملامحه. وهكذا تُعطي قاطرة التغيير نحو المستقبل، محطة بعد أخرى، وتكتب عُمان بالعمران فصلاً جديداً من حكايتها، ليكون الإنسان فيه جوهر الرؤية وغاية المسير.

تطلعات الشباب: العمل والزواج والسكن

ولندع شأنهم لهم. ومن يُوجِه الأسئلة لهؤلاء بقصد إحراجهم أو الاستخفاف بهم، فقد تلحق السخرية بالساخِر عاجلاً أم آجلاً، وكما تُدين تُدان.

وبطبيعة الحال الزواج والحصول على وظيفة والمسكن المناسب من أوائل تطلعات الشباب التي تظهر في هذه المرحلة، لكن تحقيقها قد يستغرق وقتًا؛ فالوظيفة قد يتأخر الحصول عليها لكثرة طالبيها مقارنة، والزواج والمسكن المستقل يعتمدان في أحيان كثيرة على الحصول على وظيفة.

والدولة تدرك تطلعات الشباب وأهمية العمل في حياتهم، وتواصل جهودها من خلال خططها وبرامجها لتوظيفهم، وقد نجحت إلى حد ما في إلحاق أعداد كبيرة من المواطنين بالعمل في القطاع العام والخاص والجهات العسكرية والأمنية، ولكن مع زيادة مخارجات التعليم سنوياً، لا يمكن للقطاع الحكومي أو القطاع الخاص أن

عندما يتخرج الشباب في الجامعات والكليات وحين يبلغون سنًا مُعينة، تتوجه تطلعاتهم نحو الحصول على عمل والزواج والسكن المستقل، على اعتبار أن ذلك من أهم مقاييس النجاح وفق ما رسخه المجتمع في أذهانهم منذ الصغر وبرمجهم عليه.

وإذا تأخروا في تحقيق ذلك، يظل البعض يتنقل عليهم بالأسئلة كلما التقوا بهم: هل توظفت؟ هل تزوجت؟ هل لا زلت تسكن في بيت أستاذك؟

والكثير منهم ذكورا كانوا أو إناثا، لا يريدون هذه الأسئلة، ويعتبرونها تدخلا في حياتهم الشخصية، ومحاولة من الآخرين لتقييمهم والحكم عليهم.

وهذه الأسئلة وأمثاله قد تكون محرجة للبعض وقد تسبب لهم استياء داخليا، فهم لا يملكون عصا سحرية لتحقيق ما يريدون متى ما أرادوا، فلعل فرد ظروفه ومساره وتحدياته، فلا نزيد عليهم بالأسئلة المحرجة،

لقاء السيد المحافظ باللجان الشبابية في ظفار

د. محمد بن سعيد الشعشعي



وتنظيم المساحات العامة، وإضافة عناصر خضراء، وتحسين الأرصفة والإضاءة كل ذلك يُسهم في إحياء هذه الأحياء، وجعلها أماكن أكثر حيوية وجاذبية للسكان والزوار على حد سواء والتجربة أثبتت أن التغيير ممكن عندما تتوافر الإرادة والتخطيط السليم.

ثالثًا: أهمية تحسين واجهات الولايات بأفكار جمالية رائدة

من الأفكار الرائدة التي تستحق التركيز العميق فكرة تحسين واجهات الولايات في محافظة ظفار. فالواجهة الحضريّة ليست مجرد مظهر خارجي، بل هي انعكاس للهوية، ووسيلة لجذب الزوار، وعامل مؤثر في جودة الحياة اليومية للسكان ومحافظة ظفار بتاريخها العريق وطبيعتها الخلابة وموقعها الاستراتيجي تستحق أن تكون ولايتها جميعًا ذات مظهر حضاري مُنسجم وجذاب.

ومن هنا، فإنّ الدعوة إلى تبني أفكار جمالية رائدة ليست ترفاً بل ضرورة تنموية؛ فالأفكار الجمالية يمكن أن تشمل توحيد ألوان الواجهات وفق هوية بصرية خاصة بكل ولاية، أو إدخال عناصر تراثية معاصرة في التصميم أو تطوير المداخل الرئيسية للولايات بطريقة تعكس خصوصيتها أو إنشاء مسارات

مشاة جميلة أو استخدام الإضاءة الليلية الذكية لإبراز المعالم كما يمكن الاستفادة من تجارب ناجحة في مدن عربية وعالمية حول الواجهات العشوائية إلى واجهات

منسجمة دون أن تفقد طابعها المحلي المهم أن تكون الأفكار نابعة من فهم عميق لطبيعة كل ولاية. ولا شك أن

تحسين الواجهات يُسهم أيضًا في تعزيز الانتماء فالساكن الذي يرى مدينته أو

قريته أجمل يشعر بفخر أكبر ويكون أكثر استعدادًا للمساهمة في الحفاظ عليها

فضلاً على أن الواجهات الجميلة تُشجّع الاستثمار السياحي والتجاري، وتُحسّن

إطباع الزائر منذ اللحظة الأولى ولذلك، فإن هذه الفكرة يجب أن تُترجم إلى برامج

عملية تشمل دراسات تصميمية ومشاركة مجتمعية وجدول زمنية واضحة للتنفيذ.

رابعًا: تقييم المبادرات واختيار الأفضل وإقامة احتفالية سنوية للتكريم

أما المحور الرابع فيتعلّق بألية تحويل الأفكار إلى واقع مستدام فالإكتفاء بطرح

المبادرات في اللقاءات غير كافٍ لكن يجب أن تكون هناك منظومة واضحة لتقييم

هذه المبادرات واختيار ما يستحق الدعم ثم الاحتفاء بالنجاحات بطريقة تُحفّز

الجميع.

التقييم يجب أن يكون علميًا وشفافًا ويُقترح أن تُقدّم المبادرات من كل

ولاية وفق محاور محددة (مثل تحسين الواجهات، أو تطوير الأحياء القديمة، أو غيرها من المجالات ذات الأولوية)، وأن تُقيّم وفق معايير واضحة من حيث

الجدوى الاقتصادية، والأثر الاجتماعي، وقابلية التنفيذ، والاستدامة، ومدى الابتكار، وفي هذا الصدد يمكن تشكيل

لجان تقييم وممثلين من الشباب أنفسهم لضمان الموضوعية ولا يمنع من الاستعانة

ببعض الجهات الرسمية.

وبعد التقييم، تُختار المبادرات الأكثر

جدارة لتتلقى دعمًا مؤسسيًا، سواء كان ماليًا أو فنيًا أو لوجستيًا. وهذا الدعم

يجب أن يكون مرتبطًا بجدول زمني ومؤشرات أداء. أما المبادرات التي لم تُختَر

فيمكن تطويرها وإعادة تقديمها في دورات لاحقة. ولكي تكتمل المنظومة، يُقترح إقامة

احتفالية سنوية يرفعها صاحب السمو السيد محافظ ظفار يكرم فيها المبادرات

المتميزة وأصحابها هذه الاحتفالية لن تكون مجرد مناسبة تكميلية، بل منصة

إعلامية ومجتمعية تُبرز قصص النجاح وتُشجّع الشباب الآخرين على الابتكار وتُرسّخ ثقافة المبادرة والمسؤولية.

ويمكن أن تتضمن الاحتفالية عروضًا للمبادرات الفائزة، وورش عمل، ومعارض مصغرة، وتغطية إعلامية واسعة، حتى

يصل أثرها إلى أكبر شريحة ممكنة من الشباب سلطنة عُمان.

مثل هذه الاحتفالية السنوية ستحوّل المنافسة إلى محفز إيجابي، وتُعطي

المبادرات بعدًا رسميًا ومجتمعيًا، وتؤكد أنّ العمل الجاد يُقدّر ويُكافأ كما أنها

ستُسهم في بناء أُرشيف من التجارب الناجحة يمكن الرجوع إليه وتطويره عامًا

بعد عام.

يُمثّل اللقاء الذي جمع صاحب السُّمو السيد مروان بن تركي آل سعيد محافظ ظفار، وسعادة رئيس بلدية ظفار، مع شباب المحافظة، حدثًا نوعيًا يستحق الوقوف عليه وتحليل عميق، لا يوصفه مجرد مناسبة بروتوكولية، وإنّما يوصفه مؤثرًا واضحًا على التحول في أسلوب إدارة الحوار بين المؤسسات الحكومية والشباب.

لقد أتاح هذا اللقاء مساحة حقيقية للتعبير الحر والمسؤول، وفتح باب النقاش الشفاف حول قضايا التنمية المحلية، وهو ما يستدعي من الشباب أنفسهم أن يرتقوا مستوى مشاركتهم، وأن يحوّلوا هذه الفرص إلى منصات لطرح مبادرات قابلة للتنفيذ.

ولذلك نجد تفصيلًا موسّعًا للمحاور الأربعة التي ينبغي التركيز عليها عند

قراءة هذا اللقاء واستثمار مخرجاته. أولاً: تشمين اللقاء المفتوح والدعوة إلى

الاستعداد الجاد

إنّ أول ما يجب أن يُسجّل بكل تقدير هو

انعتقاد هذا اللقاء المفتوح نفسه، فالحوار

المباشر بين صاحب السمو المحافظ ورئيس البلدية من جهة، وشباب المحافظة

بكل ولاياتها من جهة أخرى، يُعد رسالة واضحة بأن صوت الشباب مسموع، وأن

المؤسسات الرسمية لا تكتفي بالاستماع الشكلي، بل تفتح المجال لتفاعل حقيقي

هذا النوع من اللقاءات يُسهم في بناء الثقة المتبادلة، ويُقلّل الفجوة بين صانع

القرار والمواطن الشاب، ويُعطي الشباب

شعورًا بالمسؤولية تجاه قضايا ولاياتهم وهذا ليس سوى تنفيذ للنهج السامي

الذي أكد عليه مولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم-

حفظه الله ورحاه.

لكنّ العمل الحقيقي لا يكتمل بالثناء بل يجب أن يقتدر بدعوة صريحة إلى

الاستعداد الجاد من قبل المدعوين لهذه

الفعالية فالشباب الذين يحضرون مثل

هذه اللقاءات دون تحضير كافٍ يُفوتون فرصة ثمينة على أنفسهم؛ فالاستعداد

هنا لا يعني مجرد حضور، بل يعني

قراءة مسبقة للتقارير والخطط التنموية المتعلقة بالمحافظة، والإطلاع على تجارب

محلية وخارجية ناجحة، وجمع بيانات دقيقة عن المشكلات والفرص، وصياغة

مقترحات واضحة قابلة للقياس، فالشباب

الذي يأتي محملاً بأرقام عن حجم المشكلة، وأمثلة عن حلول ومبادرات

طُبِّقت في أماكن أخرى، ورؤية لكيفية التطبيق محليًا، يكون أكثر قدرة على

التأثير، ويحوّل الحوار من نقاش عام إلى

عمل تشاركي منتج.

والتحضير الجيد يشمل أيضًا فهم أولويات

المحافظة، ومعرفة ما هو ممكن ضمن

الاصحيات المتاحة، ومن هنا، فإنّ على

مؤسسات الشباب والجهات المعنية أن تُساعد في بناء هذه الثقافة، من خلال

ورش عمل تدريبية حول كيفية صياغة

المبادرات، وكيفية جمع البيانات، وكيفية

تقديم العروض أمام المسؤولين فالشباب

المستعدون هم الذين يحوّلون اللقاءات

المفتوحة إلى مختبرات أفكار حقيقية، ويُثبتون أن الحوار ليس غاية في ذاته؛ بل

وسيلة لإنتاج حلول.

ثانيًا: نموذج تطوير بعض واجهات الأحياء

القديمة في ولاية صلالة

فيما يتعلق بتحسين واجهات الأحياء

القديمة في صلالة، وبالتحديد فكرة إزالة

اللوحات التجارية القديمة واستبدالها

بأخرى حديثة منسجمة، على قرار ما

تحقق في بعض الأحياء السكنية والتجارية

في ولاية صلالة مثل مشروع شاطئ الحافة

وسوق الحصن. هذه الفكرة الرائدة

تستحق إشادة خاصة، لأنها تجمع بين

الأناقة والأصالة، وتعطي صورة بصرية

حقيقية وجذابة مع المحافظة على

الهوية. وحيداً لو يتم تطبيق تلك التجربة

على بقية الأحياء القديمة في صلالة؛ لأنّ

اختلاف الأحجام والألوان قد لا يُعطي

صورة بصرية جيدة

ومن المهم أيضًا بعد ذلك يأتي التخطيط

لتعميم هذه التجربة على مستوى ولايات

المحافظة مع الأخذ في الاعتبار أن لكل

ولاية لديها أسواقها وأحيائها التجارية

وطابعها الخاص ودون شك أن يكون ذلك

مدروساً بناء على الوضع القائم.

كما أن تحسين واجهات الأحياء القديمة لا

يقتصر على اللوحات التجارية، بل يمكن

أن يمتد إلى ترميم الواجهات المعمارية،

الرئاسة استحقاق انتخابي في غرفة تجارة وصناعة عُمان

الخاص وتعزيز حضوره وقد حققوا نجاحات متفاوتة، ولكن لكل مرحلة ظروفها وتحدياتها. ومع تسارع التغييرات الحاصلة في مختلف الجوانب الاقتصادية والسياسية في منطقتنا وفي العام والحدث عن رئيس للغرفة يتناسب مع المرحلة القادمة وتطلعات القطاع الخاص والحرص على تعزيز العمل المؤسسي فيها، ولضمان وصول الشخصية الأكثر قدرة على قيادة الغرفة وخدمة تطلعات مجتمع الأعمال تتداول بعض المجالس مقترحات آليات مختلفة لاختيار الرئيس تتوخى فيها تجنّب المجاملات والشخصية في الاختيار، ومنها أن تختار الحكومة كما كان النظام في السابق لعدة دورات وأخرى تقترح الاستعانة بشركة استشارية عالمية تتولى إجراء مقابلات أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين وتقييم من يرغب منهم في الرئاسة، ثم ترشيح أحدهم للمنصب، على أن يوافق الأعضاء مسبقاً على القبول بالنتيجة.

تستعد غرفة تجارة وصناعة عُمان لمرحلة انتخابية جديدة، وسط تنافس متوقع بين عدد من أصحاب وصاحبات الأعمال لنيل عضوية مجلس الإدارة، ومن ثم التنافس على رئاسة الغرفة؛ وهو تنافس صحي يعكس تنامي الوعي بأهمية هذا الكيان ودوره في تمثيل القطاع الخاص، والدفاع عن مصالحه، والإسهام في صياغة السياسات الاقتصادية. والحقيقة أنّ رئاسة الغرفة ليست منصباً شرفياً أو واجهة اجتماعية، بل إنها مسؤولية وطنية كبيرة، تتطلب شخصية تمتلك الخبرة والحضور والقدرة على التواصل مع أصحاب وصاحبات الأعمال بمختلف فئاتهم ومناطقهم إلى جانب فهم عميق للتحولات الاقتصادية ومتطلبات المرحلة المقبلة، وما يفرضه مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠» لتحقيق شراكة فاعلة بين الحكومة والقطاع الخاص. ولا ننكر الدور الذي قام به الرؤساء السابقون وما بذلوه من جهد واجتهاد لدعم برامج القطاع

«أكتوبر العمران».. خارطة مدن المستقبل

الفرص؛ مطور يعرض مشروعه، وزائر يبحث عن مسكن، ومستثمر يقرأ احتمالات الغد. وبحسب الصيغة المنشورة، شهد الحدث توقيع أكثر من ٢٣٠ اتفاقية ومذكرة تفاهم وإسناد مناصفة، فيها تجاوزت القيمة الاستثمارية لمشاريع الاتفاقيات العشرين الموقعة في حفل الافتتاح وحده مليار ريال عُمان. وخلف هذه الأرقام تمتد فرص للعمل، ومساحات لنمو المؤسسات، ومشاريع تنتظر أن تفتح أبوابها للناس. فالقيمة الأعمق للاستثمار تظهر حين يتحول إلى منفعة يعيشها المجتمع، وحين يصبح المخطط حياً عامراً، وتجد الأسرة في البيت الجديد بداية أكثر استقراراً. ومن هنا تأتي أهمية متابعة هذه الاتفاقيات حتى تتضح ثمارها على الأرض، ويصبح أثرها جزءاً من تفاصيل الحياة اليومية.

ومما أضاف إلى هذه النسخة اتساع دائرتها لتشمل شركات التصميم والتشييد ومشاريع رواد الأعمال؛ فأصبح لهذه المؤسسات موطنٌ قدم في تجمع كبير، تعرض فيه خبراتها، وتلتقي بشركاء محتملين، وتفتح لأعمالها أبواباً أوسع. وهي خطوة تستحق التقدير، لأن مسرة العمران تحتاج إلى أن تحمل معها طاقات المؤسسات الوطنية، وتمنحها نصيباً من فرص النمو والمشاركة.

كما لفت نظري تشجيع الشباب والمبتكرين من خلال مسابقات تخطيط الوحدات الإسكانية. ففي كل فكرة شابة احتمال لإجابة جديدة عن احتياجات السكن، وفي كل موهبة تجد من يحضنها إضافة إلى رصيد الوطن. وما أجمل أن يشارك الشباب في رسم البيوت التي ستحتضن جيلهم، وأن تكون لهم بصمة في ملامح المدن التي سيعيشون فيها.

وخلاص تجوُّلٍ، طرح على المطورين أسئلة عن الوحدات السكنية الراقية التي يعرضونها، وعن الإقبال عليها، ومدى استعداد السوق لهذه الخيارات.

ولمست في إجابات من التقييمهم رضا واضحاً عن الإقبال وصفقات البيع المباشر، ورسداً لتحول في نظرة شريحة من المواطنين إلى المسكن، خصوصاً الشباب المقبلين على تأسيس حياتهم. وبحسب هؤلاء المطورين، يتنامى الاهتمام بالوحدات المتكاملة والشفق المجهزة، حيث تتوافر الخدمات بين الجودة والسعر الملائم، ليجد الحلم طريقة إلى الواقع، وتتسع المدن الجديدة لأسر تختلف قدراتها وتتنقي في تطلعا إلى حياة كريمة.

وينسج المشهد العمراني لتنوع فيه الخيارات تبعاً لتطلعات السكان وقدراتهم؛ فإلى جانب المخططات التي تستقطب الشباب وأصحاب الدخول المتوسطة، شهدنا عروضاً لوحدات بمسويات وتجهيزات فاخرة، تتجاوز أسعار بعضها مليون ريال عُمانِي، في مشهد تعدد وجهاته بين مدينة السلطان هيثم ومدينة الرّيا والجيل العالي وخليج مسقط. وأقرباً في هذا التنوع توجهاً نحو مدن تستوعب شرائح المجتمع المختلفة، وتوسع أمام الأثر فرص اختيار ما يناسب احتياجاتها وإمكاناتها. وتكتمل قيمة هذا التوجه حين يجمع المكان سكانه على اختلاف دخولهم، وينشأ شركون جودة الخدمات وجبال المرافق وروح الجوار؛ فالمدينة التي تلحنم بها رجة بخياراتها، وأرحب بقدرتها على احتضان الجميع.

وفي أحد الأجنحة، روى لي مطور قصة توقفت عندها طويلاً. قال إن كندياً من أصول جزائرية جاء إلى السلطنة قبل نحو عام ويبحث عن فرصة لامتلاك مسكن، فاشترى له ولأبنته، ثم انتقل مع أسرته

تشمل الصيانة والتدريب والتصنيع ونقل التكنولوجيا وتطوير الكفاءات الوطنية

25.4 مليون ريال استثمارات لبناء منظومة طيران متكاملة في عُمان

والخارجي؛ إذ ستعطى الأولوية لشركات الطيران في سلطنة عُمان قبل التوسع إلى أسواق دول مجلس التعاون والشرق الأوسط وأفريقيا والأسواق القريبة، مشيراً إلى أن المنشأة ستطور وفق المعايير الفنية والتنظيمية اللازمة للحصول على الاعتمادات المطلوبة، بما فيها متطلبات هيئة الطيران المدني في سلطنة عُمان، ومع التوسع ستستهدف الاعتمادات الدولية المناسبة، ومنها الرخصة الأوروبية النهائية.

وبين أن أكاديمية هندسة الطيران تركز على تنمية الكفاءات البشرية إلى جانب المعدات والمنشآت، وتهدف إلى إعداد مهندسين وفنيين عُمانيين وفق المعايير الدولية، وربط التدريب باحتياجات سوق العمل ومشروعات الصيانة والتصنيع، لافتاً إلى أن الطاقة الاستيعابية ستحدد وفق تصميم المنشأة ومتطلبات الاعتماد، مع زيادتها تدريجيًا بالتزامن مع توسع البرامج لتخريج كوادر مؤهلة وقابلة للتوظيف في قطاع الطيران.

ومطاراتها وموانئها ومنظومتها اللوجستية المتكاملة، والاستقرار وبيئة الاستثمار والرؤية الحكومية لتطوير قطاع الطيران.

وأضاف أن الاستراتيجية الوطنية للطيران ٢٠٤٠ تضع الاستثمار الخاص، وتطوير خدمات الطيران، وتوطين أعمال الصيانة، وبناء رأس المال البشري ضمن أولوياتها، بما يوفر بيئة مناسبة لنمو هذه المشروعات وتوسعها.

وذكر الحارثي أن مركز صيانة عجلات ومكايح الطائرات يمثل مكونًا حيويًا في منظومة الطيران لارتباط هذه الأجزاء بدورات صيانة متكررة، مشيرًا إلى أن توطين الخدمة سيبقي جزءًا مهمًا من الإنفاق الفني داخل سلطنة عُمان بدلاً من إرسال المكونات إلى الخارج، مضيفاً أن المركز سيسهم في بناء خبرات محلية متخصصة، وتقليص زمن الصيانة، ودعم شركات الطيران المحلية والإقليمية، وإنشاء سلسلة توريد لقطع الغيار والمعدات والخدمات اللوجستية والفنية.

كما أكد أن المشروع يستهدف السوقين المحلي



قد يبلغ نحو ٢٥,٤ مليون ريال عُماني (٦٦ مليون دولار أمريكي)، منها نحو ١٢,٦ مليون ريال عُماني (٣٣ مليون دولار أمريكي) استثماراً رأسماليًا مستهدفًا لمشروع تصنيع الهياكل الإنشائية للطائرات، مع احتمال ارتفاع إجمالي

وفنية مستدامة تجمع بين خبرة جي ام أف إيرواسيا، والاستثمار والتطوير المحلي لشركة ماخ إيروسييس العالمية، بما يدعم تطوير سلسلة القيمة في قطاع الطيران، وتوطين قدرات الصيانة، وجذب استثمارات القطاع الخاص، وتنمية الكفاءات الوطنية.

وأشار الحارثي إلى أن الأعمال التحضيرية والفنية والتنظيمية لمركز الإطارات والمكابح بدأت تمهيدًا لتنفيذ المرحلة المقبلة بعد استكمال الموافقات والمتطلبات اللازمة، كما يجري العمل بالتوازي على تأسيس أكاديمية هندسة الطيران عبر استكمال متطلبات البرامج والمناهج والمرافق والاعتمادات، على أن يبدأ تنفيذها تدريجيًا خلال عام ٢٠٢٧ م.

مبيناً أن مشروع تصنيع الهياكل الإنشائية للطائرات هو الأكبر والأكثر تقدمًا تقنيًا ضمن المنظومة، متوقعًا أن يستغرق تنفيذه بين ١٢ و١٨ شهرًا من تاريخ استكمال المتطلبات النهائية.

وأوضح أن الدراسات الأولية تشير إلى أن إجمالي الاستثمارات اللازمة لتنفيذ المشروعات

مسقط- العُمانية

قال الدكتور عبد الله بن مسعود الحارثي، رئيس مجلس إدارة شركة ماخ إيروسييس العالمية، إن الاتفاقية ومذكرة التفاهم التي وقعت عليها شركة «جي ام اف إيرواسيا» مع هيئة الطيران المدني، والتوقيع على اتفاقية بين جي ام اف إيرواسيا وشركة ماخ إيروسييس العالمية خلال ملتقى الاستثمار الذي نظّمته الهيئة، تعد خطوة استراتيجية لتعزيز قطاع الطيران في سلطنة عُمان عبر توطين التقنيات والخبرات العالمية، وتطوير القدرات الوطنية في هندسة وصيانة وتصنيع مكونات الطائرات، بما يتوافق مع رؤية «عُمان ٢٠٤٠» والاستراتيجية الوطنية للطيران ٢٠٤٠.

وأضاف أن الشركة تمثل تحولًا في مسار قطاع الطيران العُماني من خدمات النقل والتشغيل إلى منظومة متكاملة تشمل الصيانة والإصلاح والتجديد، والتدريب الهندسي، وتصنيع مكونات وهياكل الطائرات، موضحاً أن الشركة تستهدف تأسيس قاعدة صناعية

التعريف ببيئة الاستثمار العُمانية في باريس لاستقطاب الشركات الفرنسية



الموارد، وتحويل النفايات إلى طاقة، والفضاء والتقنيات المتقدمة، والنقل والبنية الأساسية، والهندسة، والتقنيات الرقمية، والرعاية الصحية. وشهد اللقاء حضور جهات من قطاعات ومجالات متنوعة في فرنسا، إلى جانب شبكات أعمال ومؤسسات متخصصة في الاستشارات والتمويل والخدمات القانونية والرعاية الصحية، فضلاً عن ممثلين عن الجهات الحكومية الفرنسية، بما يعزز تعدد مسارات التعاون، ويفتح المجال أمام تبادل الخبرات والمعرفة والخدمات المتخصصة.

وأكدت سعادة ابتسام بنت أحمد الفروجي، وزيرة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، وكيلة وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، أن السوق الفرنسية تمثل إحدى الأسواق المهمة في جهود سلطنة عُمان لاستقطاب الاستثمارات النوعية، مشيرةً إلى أن المرحلة الحالية تركز على موازنة الفرص المتاحة في سلطنة عُمان مع احتياجات المستثمرين وخططهم للتوسع الدولي. وقالت سعادتها إن الوزارة تحرص من خلال هذه اللقاءات إلى الانتقال بالحوار مع مجتمع الأعمال من التعريف بالفرص إلى فهم احتياجات المستثمرين وتحديد مجالات التقاطع مع القطاعات ذات الأولوية في سلطنة عُمان، إذ إن الشركات الفرنسية تعد شريكاً مهماً لما تمتلكه من خبرات وتقنيات وقدرات يمكن أن تسهم في تطوير مشاريع نوعية وتعزيز سلاسل القيمة في الاقتصاد العُماني.

باريس- العُمانية

نظمت «استثمر في عُمان» بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار وبالتعاون مع سفارة سلطنة عُمان لدى الجمهورية الفرنسية، واتحاد الشركات الفرنسية بمدينة باريس لقاءً جمع نخبة من ممثلي مجتمع الأعمال الفرنسي وذلك في إطار الجهود المشتركة لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين سلطنة عُمان والجمهورية الفرنسية. حضر اللقاء سعادة ابتسام بنت أحمد الفروجي، وكيلة وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار لترويج الاستثمار، وسعادة أحمد بن محمد العريمي، سفير سلطنة عُمان لدى الجمهورية الفرنسية، وجرى خلال اللقاء استعراض المقومات التنافسية للبيئة الاستثمارية في سلطنة عُمان، وبحث مجالات التعاون في القطاعات ذات الأولوية.

وبأى اللقاء ضمن توجه «استثمر في عُمان» نحو جذب الشركات والمؤسسات ذات الإمكانات الاستثمارية العالية، من خلال التعرف على مجالات أعمالها وتوجهاتها المستقبلية، وربطها بالمشاريع والفرص التي تتوافق مع خرائطها وقدراتها، بما يدعم بناء علاقات اقتصادية قابلة للنمو إلى مشاريع وشركات مستدامة. وناقش اللقاء مجالات تعاون متعددة تتقاطع مع مستهدفات التنوع الاقتصادي، من بينها الطاقة والطاقة المتجددة والهيدروجين، والمياه وإدارة

إطلاق النسخة الرابعة من جائزة «أفضل الممارسات بالقطاع اللوجستي»

المؤسسات والشركات العاملة في الأنشطة اللوجستية على إبراز وتبادل أفضل الممارسات والتجارب والحلول المبتكرة، بما يسهم في تطوير العمليات والخدمات اللوجستية، ورفع الكفاءة التشغيلية وتعزيز تنافسية القطاع، إلى جانب دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة فيه. وتتيح الجائزة المشاركة للمؤسسات العاملة في عدد من الأنشطة اللوجستية، من بينها المستودعات والمخازن، وكلاء خطوط الشحن والسفن، والنقل الجوي والبحري والبري، والمخلصون الجمركيون، والموانئ والمناطق الحرة، والمناولة الأرضية، وكلاء



إعلان تعديل الشكل القانوني

استناداً لأحكام المادة 31 مكرر من قانون الشركات التجارية 18/2019 وتعديلاته، تعلن مؤسسة (مشاريع رائد المتحد) والمقيدة بأمانة السجل التجاري تحت رقم (1628163) أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من تاجر فرد إلى (شركة الشخص الواحد).

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه إلى أمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تخفيض رأس المال

وفقاً لأحكام المادة (150) من قانون الشركات التجارية، تعلن شركة العاصمة لحلول الأعمال ش.م.م المقيدة بالسجل التجاري تحت القيد 1277994 أنها بصدد تخفيض رأس مالها من 100,000 إلى 20,000 ألف ريال عماني.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال ثلاثون يوماً من تاريخه.

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار إعلان

يعن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٨٤١١

في الفئة ٣١ من أجل السلع / الخدمات، بذور حبوب غير معالجة، غلال حبوب.

باسم : النجم العربي للاستثمار

الجنسية : عماني

العنوان : ص.ب. ٥١٦ رب. ١٢١، محافظة مسقط، ولاية السيب، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٦/٥/١٢

فقدان سند ملكية أرض

فقد المواطن/ ناصر بن علي بن سويلم البادي سند ملكية أرضه الزراعية رقم: 2-34-008-01-901 الكائنة في ولاية صحم، بالمربع: ديل آل بريك والبالغ مساحتها: 558 متر مربع فعلى من يجده يرجى تسليمه إلى أقرب مركز شرطة

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار إعلان

يعن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٧٦٠٩٨

في الفئة ٣٧ من أجل السلع / الخدمات، صيانة وإصلاح السيارات.

باسم : سهل التين للتجارة

الجنسية : عماني

العنوان : ص.ب. ٤٠ رب. ٤٠٠، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٤/٥/٢٧

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار إعلان

يعن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٧١٩٨٨

في الفئة (٢٥) من أجل السلع / الخدمات، أحذية، ملابس.

باسم : طيف محضة للتجارة

الجنسية : عماني

العنوان : ص.ب. ٥١٢ رب. ٨٢، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٤/١/٣

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار إعلان

يعن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ٢٠٢٤٧٠

في الفئة (٤٢) من أجل السلع / الخدمات، تاجير أجهزة حاسوب، برمجة الاجاسوب، تصميم برامج حاسوبية، تحديث برامج حاسوب، استشارات في مجال تصميم وتطوير أجهزة الاجاسوب، صيانة برامج حاسوب، تحليل أنظمة حاسوب، إنشاء وصيانة المواقع على شبكة الانترنت للآخرين، تفعيل مواقع الانترنت، تحميل برامج حاسوبية، استشارات في البرمجيات الحاسوبية، تاجير خدمات الشبكية، خدمات الاستشارة في مجال تكنولوجيا الحاسوب، الاستشارات في مجال الأمن المعلوماتي.

باسم : شركة الوفاء للحلول

الجنسية : عماني

العنوان : العدلية الجنوبية، رب. ١٠٠ ص.ب. ٥١١، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٦/٩/٥

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار إعلان

يعن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩١٣٧٣

في الفئة ٤٣ من أجل السلع / الخدمات، المقاهي والمطاعم التي تقدم الوجبات والمشروبات بشكل أساسي.

باسم : لذة للاستثمار

الجنسية : عماني

العنوان : سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١٢/٣

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار إعلان

يعن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٥٥٣٩٥

في الفئة ٣٥ من أجل السلع / الخدمات، مركز تسوق.

باسم : نسر الداخلية للاستثمار

الجنسية : عماني

العنوان : سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٢/٥/٢٩

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار إعلان

يعن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٩٢١٧

في الفئة ٣ من أجل السلع / الخدمات، صابون، مواد تنظيف.

باسم : وجهات حسين للتجارة والاستثمار

الجنسية : عماني

العنوان : محافظة مسقط، ولاية مطرح، روي، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٦/٥/٢٥

توقيع 4 اتفاقيات بقطاع الصناعات الدوائية في معرض دولي



الانتاجية في مجال الأدوية المتخصصة، وتعزيز سلاسل الإمداد المرتبطة بهذا النوع من الصناعات الحيوية.

بينما شملت الاتفاقية الثانية مذكرة تفاهم للتعاون والتكامل الصناعي الدوائي بين شركة ظفار للصناعات الدوائية وشركة فيليكس للصناعات الدوائية، بهدف تعزيز التعاون بين الجانبين وتطوير مجالات التكامل الصناعي، بما يدعم نمو الصناعات الدوائية وتوسيع نطاق الشركات والاستثمارات في هذا القطاع.

الحرة بصحر، ومدينة خزانة الاقتصادية، والمنطقة الحرة بصلالة، ومشاركة عدد من شركات القطاع الخاص، وبنك صحر الدولي كشريك استراتيجي.

وتضمنت الاتفاقية الأولى الموقعة إنشاء مصنع لإنتاج أدوية الأورام بمدينة ريسوت الصناعية في محافظة ظفار، بين شركة ظفار للصناعات الدوائية وشركة هيدروجين للأدوية السرطانية من جمهورية العراق، بما يمثل خطوة نحو توطيد صناعة أدوية الأورام في سلطنة عُمان، وتطوير القدرات

مسقط- الرؤية

شهد الجناح العُماني في معرض CPhI Worldwide ٢٠٢٦، الذي أقيم في مدينة ميلان بالجمهورية الإيطالية، توقيع أربع اتفاقيات في قطاع الصناعات الدوائية، وذلك بحضور سعادة المهندس أحمد بن حسن الذيب، نائب رئيس الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة ورئيس الوفد العُماني المشارك في المعرض، بما يعكس تنامي جاذبية سلطنة عُمان للاستثمارات المتخصصة في الصناعات الدوائية والطبية، ويعزز توجهها نحو تطوير تجمعات صناعية متكاملة في هذا القطاع.

وجاء توقيع الاتفاقيات على هامش مشاركة سلطنة عُمان في المعرض، ممثلةً بالهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، وبالتعاون والشراكة مع وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار ممثلةً في صدارات عُمان، والمؤسسة العامة للمناطق الصناعية مدائن، والمنطقة

لشراء المركبات وتلبية الاحتياجات الشخصية

«إنماء» يوسّع محفظة المنتجات بإطلاق خيارات تمويل جديدة للأفراد

مسقط- الرؤية

وسّع صندوق تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة «إنماء» محفظة خدماته بإطلاق خيارات تمويل الأفراد عبر منتجين جديدين «مسار» لتمويل السيارات و«مزاي» للتمويل الاستهلاكي، المخصص لتوفير حلول تمويلية مُبسّرة للموظفين في السلطنة لشراء المركبات وتلبية احتياجاتهم الشخصية المختلفة. وأقيم حفل التدشين تحت رعاية معالي سلطان بن سالم الحبسي، وزير المالية، وبحضور هيثم السالمي رئيس مجلس إدارة «إنماء»، إلى جانب أعضاء مجلس الإدارة والرؤساء التنفيذيين للبنوك الرئيسية في السلطنة، إضافة إلى عدد من الشخصيات البارزة. ويُعزّز هذا التوسّع السجل الحافل لصندوق «إنماء» الحافل في تمويل قطاع رواد الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالسلطنة من خلال انتقاله إلى تقديم خدمات تمويل الأفراد، استجابة لاحتياجات العملاء وزيادة



الطلب على الحلول المالية الرقمية السلسلة والمتكاملة. ويُقدم خيار «مسار» حلولاً لتمويل السيارات الجديدة والمستعملة، بينما يُغطي «مزاي» التمويل الاستهلاكي الاحتياجات الشخصية مثل الإلكترونيات والأثاث والمجوهرات وتغطية مصاريف العلاج والسفر وغيرها، مع توفير خيار التمويل الإسلامي لمنح العملاء تنوعاً أكبر يلبي جميع متطلباتهم.

وقال الشيخ صلاح بن هلال المعولي، الرئيس التنفيذي لصندوق تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة «إنماء»: «تمثّل خيارات تمويل الأفراد من «إنماء» خطوةً مفصليّة في مسيرة الصندوق، وتجسيداً لالتزامنا الممتد بتلبية الاحتياجات المالية المتنامية لكافة أفراد المجتمع في السلطنة؛ إذ تتوجه منتجاتنا بشكل خاص نحو فئة الشباب التي تتطلع إلى بيئة مالية أكثر رقمنة، ومن هذا

شهد مشاركة 50 دولة و65 مطورا عقاريا

ختام ناجح لـ«أكتوبر العمران» بتوقيع 230 اتفاقية ومذكرة تفاهم واستقطاب 60 ألف زائر

عقد جلسات حوارية لمناقشة مستقبل الإسكان والمدن

وشهد الختام تخريج الدفعة الرابعة من البرنامج الوطني لبناء القدرات «رافد» للمدن الذكية - المرحلة الأولى، والتي ضمت ٢٠ خريجاً من مختلف الجهات. وامتدت فترة تنفيذ البرنامج من ٥ أبريل إلى ٢٢ يوليو، بالشراكة مع أكثر من ١٠ جهات عالمية ومحلية، فيما أقيم تخريج الدفعة ضمن فعاليات ختام الحدث. وجمعت حصيلة الحدث بين الشراكات الاستثمارية وتبادل المعرفة وبناء القدرات الوطنية، في مسارات متكاملة لدعم التنمية العمرانية، وتطوير المجتمعات السكنية، وتحسين جودة الحياة في سلطنة عُمان.

مسقط على مدى أربعة عقود»، التي قدّمها الدكتور علي جعفر اللواتي، موضوع الهوية البصرية للمحافظة عبر هذه الفترة. وتناول البرنامج كذلك التخطيط والبناء وتطوير البنية الأساسية للمدن الصناعية، من خلال عرض دليل «مدائن» للتطوير العمراني «عمارة»، فيما ناقشت جلسة «فن الممكّن: تجديد المدن والدروس المستفادة لمسقط» موضوع التجديد الحضري والتجارب المرتبطة به. وعكست هذه المحاور تنوّع القضايا المطروحة بين تطوير البنية الأساسية وتجديد المدن والحفاظ على هويتها، وصلتها ببناء مجتمعات شاملة ومستدامة وصالحة للعيش.



مسقط- الرؤية

اختتمت، الخميس بمركز عُمان للمؤتمرات والمعارض، أعمال معرض ومؤتمر العمران والبيت والبناء، واليوم العالمي للموئل ٢٠٢٦، بعد ٤ أيام من الفعاليات التي أقيمت خلال الفترة من ٥ إلى ٨ أكتوبر الجاري ضمن «أكتوبر العمران»، وسط حضور تجاوز ٦٠ ألف زائر، ومشاركة واسعة من الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص والمطورين العقاريين والجهات التمويلية والخبراء والمختصين.

وجمع الحدث بين الحراك الاستثماري والنقاشات المتخصصة في مستقبل الإسكان والمدن؛ إذ شهد توقيع أكثر من ٢٣٠ اتفاقية ومذكرة تفاهم وإسناد مناقصة، إلى جانب جلسات حوارية وأوراق عمل تناولت تطوير المجتمعات المتكاملة والتخطيط الحضري والبنية الأساسية والهوية العمرانية، وربطت بين الاستثمار في المشروعات وتهيئة بيئات سكنية تدعم جودة الحياة. وشهد المعرض والمؤتمر مشاركة من أكثر من ٥٠ دولة، وضمّ أكثر من ٢٠٠ جناح، بمشاركة أكثر من ٦٥ مطوراً عقاريّاً، ما أتاح للزوار الاطلاع على المشروعات والفرص المتاحة في القطاع العقاري والتواصل مع المطورين والجهات المشاركة. وعلى صعيد البرنامج المعرفي، شارك أكثر من ٩٠ متحدثاً في أعمال المؤتمر، الذي تضمّن أكثر من ١٠٠ ورقة عمل، إلى جانب الجلسات

الحوارية، وتناول موضوعات الإسكان والتنمية العمرانية ومستقبل المدن، بما أتاح تبادل الخبرات والتجارب بين المختصين من مختلف المجالات. وشملت حصيلة التوقيعات، التي تجاوزت ٢٣٠ اتفاقية ومذكرة تفاهم وإسناد مناقصة، ١٩٧ اتفاقية انتفاع، توزعت على ٨٥ اتفاقية في قطاع الأمن الغذائي، و٣٠ اتفاقية بالشراكة مع هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و٨٢ اتفاقية لمزادات الانتفاع عبر منصة «تطوير».

وتنوّعت التوقيعات بين اتفاقيات جمعت الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص في مجالات التطوير العقاري والسياحي والتعليمي والمساعدات السكنية، وشراكات بين الجهات التمويلية والمطورين العقاريين،

وسط مشاركة حكومية موسّعة عزّزت التكامل بين القطاعات لدعم الاستثمار وتنفيذ المشروعات العمرانية والسياحية. كما شهدت أجنحة المطورين العقاريين والبنوك توقيع اتفاقيات لتطوير المشروعات وتوفير الحلول التمويلية وتيسير التملك، ضمن الحراك الذي صاحب المعرض وربط بين فرص التطوير والخدمات التمويلية الداعمة لها. وركز برنامج اليوم الختامي على مستقبل الإسكان والتخطيط الحضري، من خلال جلسة «رسم مستقبل الإسكان في عُمان»، وجلسة «لا أحد يُترك خلف الركب: تصميم عُمان شاملة للجميع»، اللتين تناولتا موضوعي مستقبل القطاع السكني والشمول في تصميم المدن، بمشاركة مختصين من الجهات الحكومية

والمؤسسات الأكاديمية والقطاع العمراني. وامتدت النقاشات إلى العلاقة بين المسكن ومحيطه الحضري، عبر جلسة «الإسكان خارج حدود المنزل: بناء مجتمعات متكاملة ومتراصة وصالحة للعيش»، وورقة عمل بعنوان «ما وراء الجدران الأربعة: إعادة التفكير في الإسكان بوصفه مجتمعاً متكاملاً وصالحاً للعيش»، بما وسّع نطاق الطرح ليشمل تكامل المجتمعات وترابطها إلى جانب توفير الوحدات السكنية. وفي محور الهوية العمرانية، تناولت ورقة «تشكيل المدن والحفاظ على الهوية: البحرين دراسة حالة» تجربة مملكة البحرين، وقدمتها مروة نبيل، رئيسة قسم التراخيص والخدمات الهندسية بهيئة البحرين للثقافة والآثار. كما استعرضت ورقة «الهوية البصرية لمحافظة

غدا.. انطلاق «مؤتمر عُمان

لل كهرباء والطاقة»

مسقط- العُمانية

مكاتها كمركز إقليمي للحوار المتخصص في قطاع الطاقة، الذي يمر مرحلة تحول تتطلب شبكات أكثر مرونة وموثوقية قادرة على استيعاب مصادر الطاقة المتجددة، بما يتواءم مع مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠» والتوجه نحو الحياد الصفري الكربوني بحلول عام ٢٠٥٠. وأوضح المهندس علاء بن حسن بن موسى الرئيس التنفيذي لشركة عُمان لتوزيع الكهرباء، إن استضافة الشركة للمؤتمر تأتي في إطار حرصها على تسريع تبني التقنيات الحديثة وتطوير شبكات التوزيع، موضحاً أن النسخة الخامسة تنتقل من مناقشة الاستراتيجيات إلى تحويل أهداف تحول الطاقة إلى مشاريع قابلة للتطبيق، وأن تطور منظومة الطاقة في سلطنة عُمان تتطلب تكاملاً أكبر بين الجهات الحكومية وشركات الخدمات والقطاع الصناعي ومزودي التكنولوجيا. وأشار المهندس عبد الله بن سليمان الوهبي رئيس جمعية المهندسين العُمانيين، إلى أن نمو المؤتمر على مدى خمس نسخ يعكس اهتمام القطاع بالحوار الفني، ويسهم في ربط المعرفة بالتطبيق العملي وتطوّر الكفاءات الهندسية الوطنية.

مسقط- الرؤية

أكدت وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار ضرورة التزام المنشآت التجارية والمصنعين والمستوردين بالضوابط والتشريعات المنظمة لاستخدام علم سلطنة عُمان وشعار الدولة في المنتجات والمواد التجارية والترويجية، والحصول على التراخيص والموافقات اللازمة قبل التصنيع أو الاستيراد أو العرض في الأسواق، بما يكفل صون الرموز الوطنية والمحافظة على مكائنها. ويأتي تأكيد الوزارة تزامناً مع قرب المناسبات الوطنية وما يصاحبها من زيادة في استخدام العلم وشعار الدولة على المنتجات والهدايا والمواد الترويجية والإعلانية، حيث شددت الوزارة على أن التعبير عن الاعتزاز بالوطن والمشاركة في هذه المناسبات ينبغي أن يكونا في إطار الالتزام بالتشريعات والضوابط المنظمة لاستخدام الرموز الوطنية. وأوضحت وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار أن عدد طلبات الحصول على استخدام علم سلطنة عُمان وشعار الدولة في المنتجات والمواد التجارية والترويجية خلال العام الماضي ٢٠٢٥ بلغ ٢٠ طلباً، كما بلغ عدد الطلبات المقدمة خلال العام الحالي

فايز بن عبدالله البلوشي *



بورصة مسقط نحو الأسواق الناشئة.. إنجاز اليوم امتداد لجهود سنوات

يُخلّ إعلان مؤسسة فوتسي راسل (FTSE Russell) إدراج بورصة مسقط ضمن قائمة المراقبة مُهيّداً لاحتمال ترقّيها إلى فئة الأسواق الناشئة الثانية، محطة مهمة في مسيرة تطور سوق رأس المال العُماني. ولمن عايش هذه المسيرة بمراحلها المختلفة، فإن لهذا الإعلان أهمية خاصة تتجاوز مجرد التصنيف الدولي؛ فهذا الاستحقاق لم يكن وليد السنوات الأخيرة، بل سبقته جهود ودراسات ومبادرات امتدت لسنوات، شارك فيها العديد من المختصين والمؤسسات، بهدف الارتقاء بالسوق العُماني إلى مستويات أكثر تقدماً.

بدأت الحكاية من سوق مسقط للأوراق المالية (سابقاً) حيث كانت متطلبات الارتقاء بتصنيف السوق حاضرة ضمن الدراسات والنقاشات المتعلقة بتطوير السوق، وتشخيص التحديات والفجوات، والبحث عن الحلول اللازمة لتعزيز كفاءته وجاذبيته للمستثمر.

وفي المراحل اللاحقة وما صاحبها من تحول مؤسسي، ومع إطلاق البرنامج الوطني للاستدامة المالية وتطوير القطاع المالي «استدامة»، اتسع نطاق العمل ليشمل تطوير منظومة القطاع المالي إلى منظور وطني أشمل، من خلال تشخيص التحديات، وصياغة المبادرات والسياسات، ووضع خارطة طريق للتطوير بالتكامل مع المؤسسات المعنية.

وقد تأثحت لي تجرتي المهنية أن أكون جزءاً من هذه المراحل، وأن أشارك مع زملاء وخبرات وطنية في دراسة ومناقشة عدد من التحديات والحلول وقيادة مجموعة من المبادرات التي استهدفت تطوير سوق رأس المال. ومن الجميل اليوم أن نرى الكثير من القضايا التي كانت تناقش على طاولات العمل قبل سنوات وقد أصبحت ضمن أولويات التطوير، وبدأت نتائج الجهود المؤسسية المتراكمة تتجسد على أرض الواقع. ولا شك أن الاهتمام السامي من لدن حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم- حفظه الله ورعاه- بتطوير القطاع المالي وتعزيز دور سوق رأس المال ضمن مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠ قد شكّل منبراً مهماً لدفع مسيرة التطوير، وترجمة التوجهات الاستراتيجية إلى برامج ومبادرات عملية. إن ما نشهده اليوم يؤكد أن تطوير الأسواق ليس نتاج قرار منفرد أو مبادرة واحدة، بل ثمرة تراكم المعرفة والخبرات، واستمرارية العمل، وتكامل الأدوار، والقدرة على تحويل الرؤى والدراسات إلى واقع، ولا بد من الإشادة بالدور التكاملي للجهات التي أسهمت في هذه المسيرة، وفي مُقدّمها هيئة الخدمات المالية وجهاز الاستثمار العُماني، ووزارة المالية، والبرنامج الوطني للاستدامة المالية وتطوير القطاع المالي «استدامة»، وشركة مسقط للمقاصة والإيداع، إلى جانب مؤسسات السوق والعاملين فيه، وكل من أسهم في بناء وتطوير هذه المنظومة على امتداد السنوات.

ورغم أن إدراج سلطنة عُمان ضمن قائمة المراقبة لا يعني الترقية النهائية بعد، فإنّه خطوة مهمة تعكس ما تحقق من تقدم، وتفتح آفاقاً أوسع لتعزيز حضور السوق العُماني لدى المؤسسات الاستثمارية العالمية. ويبقى التحدي الأكبر في المرحلة المقبلة هو البناء على هذا التقدم، وتعزيز عمق السوق وسيولته وتنوع أدواته الاستثمارية، بما يضمن استدامة تطوره وتنافسيته.

كل التقدير لمن وضع البُنايات الأولى، ولمن واصل البناء عليها، ولمن يقود مسيرة التطوير. فالإنجازات الكبيرة لا تُبنى في يوم، ولا تتحقق بجهود فردية، وإنما تصنعها رؤى متكامل وجهود تتركّم عبر السنوات. * مدير عام- شركة جبل لإدارة الأصول

لدوره الريادي في تقديم خدمات متميزة للزبائن

تتويج مركز اتصالات بنك مسقط بجائزة «المبادرة الأفضل تقديرا»

مسقط- الرؤية

توج مركز اتصالات بنك مسقط - المؤسسة المالية الرائدة في سلطنة عُمان - بجائزة «مبادرة أفضل مركز اتصال لعام ٢٠٢٦»، وذلك ضمن جوائز الخدمات المصرفية والمالية للأفراد من مجلة (The Asian Banking)؛ إذ يعد الأكبر في القطاع المصرفي بسلطنة عُمان ويقدم خدمات متنوعة على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع، مما يتيح للزبائن الحصول على مختلف الخدمات والتسهيلات المصرفية بصورة أسرع وأكثر كفاءة.

وتستند جوائز آسيا المصرفية والمالية للتميز في الخدمات المصرفية للأفراد إلى عملية تقييم منهجية تشمل مجموعة من المقاييس المتعلقة بخدمة الزبائن، وتكرّم هذه الجوائز المؤسسات المتميزة عالميًا في هذا المجال، والتي تجعل من الجودة والكفاءة والابتكار ركائز أساسية في تقديم خدماتها للزبائن، كما تُمنح الجائزة للمؤسسات التي تحقق أداءً متميزًا في مجالات رضا الزبائن، والكفاءة التشغيلية، والابتكار في عمليات خدمة الزبائن، وتفاعل الموظفين.

وتفيم بنك مسقط بالتزامه المستمر بتعزيز قنوات التواصل مع الزبائن، والاستفادة من التقنيات المتقدمة في هذا المجال، إلى جانب

الجهود المتواصلة لتحسين سرعة الاستجابة وتقديم الحلول المناسبة، بما يسهم في توفير تجربة مصرفية سلسة ومثيرة للزبائن. ومناسبة هذا التتويج، أعرب طلال بن عبد الحميد الزدجالي، نائب مدير عام العمليات ببنك مسقط، عن سعادته بهذه الجائزة المرموقة التي تعكس الجهود الكبيرة التي يبذلها موظفو مركز الاتصالات لخدمة الزبائن والعمل على تلبية متطلباتهم واحتياجاتهم، مشيرًا إلى أن البنك يحرص على الدوام على الابتكار وتعزيز خدماته وتقديمها بأفضل صورة ممكنة، مما يضمن توفير أعلى

مستويات الدعم وتحقيق رضا الزبائن. وقال: «يؤكد هذا التكريم التزام البنك بمواصلة مسيرة التميز والاستمرار في تطوير الخدمات وتقديم أعلى مستويات الخدمة الاستثنائية للزبائن الكرام، مؤكداً الزدجالي مواصلة بنك مسقط مواصلة مسيرته في تقديم أفضل الخدمات المصرفية بما يعزّز التجربة المصرفية لهم». وفي إطار حرصه على تعزيز تجربة الزبائن الكرام وتقديم أفضل مستويات الدعم، أعلن البنك مؤخرًا عن إطلاق أرقام اتصال مجانية لبنك مسقط وميثاق على مدار



الساعة تهدف إلى تزويد الزبائن بوسيلة تواصل مباشرة وسريعة لدعم طلبات الزبائن في الحالات الطارئة مثل فقدان البطاقات، وحالات الاحتيال، والشكاوى، بالإضافة إلى ذلك، يوفر بنك مسقط قنوات متعددة وميسرة للحصول على الدعم، تشمل تطبيق واتساب والبريد الإلكتروني ومنصات التواصل الاجتماعي. وتتيح هذه القنوات للزبائن تقديم استفساراتهم وملاحظاتهم، والحصول على المساعدة بكل سهولة، مما يعكس التزام البنك بتوفير تجربة مصرفية سلسة وسهلة الوصول،

الشيكات، وكشوفات حسابات البطاقات الائتمانية، وسداد فواتير الخدمات، مثل فواتير الكهرباء والمياه، إلى جانب العديد من الخدمات الأخرى التي تهدف إلى تسهيل الإجراءات وإنجاز معاملات الزبائن بصورة دقيقة وسريعة.

ويحرص مركز اتصالات بنك مسقط كذلك على تطبيق إجراءات متقدمة في مجال الأمن السيبراني، من بينها توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي (Bots)، التي يستخدما فريق العمل المختص في المركز لمراقبة العمليات المشبوهة، حيث تعتمد هذه التقنيات على أتمتة الاتصالات المراكز وتقديم أفضل المكالمات، وتوفير الاستجابة الصوتية التفاعلية مع الزبائن.

وقد أسهمت هذه التقنيات بصورة كبيرة في الحفاظ على جودة التواصل الآلي مع الزبائن وتعزيز مستوى الخدمات المقدمة إليهم، كما ساعدت هذه الحلول المبتكرة على إصالح خدمات البنك بسهولة إلى شريحة واسعة من الزبائن. ويتعامل فريق العمل في المركز كذلك مع حالات الإبلاغ عن فقدان البطاقات أو غيرها من الحالات العاجلة، حيث يمكن حظر البطاقة في حال فقدانها أو سرقتها، سواء تم الإبلاغ عن ذلك من خلال مركز الاتصالات أو عبر القنوات الإلكترونية للبنك.

الشركة العُمانية الوحيدة المدرجة في القائمة

«ثواني» ضمن قائمة «فوربس» لأقوى 50 شركة تكنولوجيا مالية في الشرق الأوسط

وأضاف: «منذ تأسيس ثواني، وضعنا نصب أعيننا هدفًا يتمثل في تطوير حلول مالية رقمية تجعل المعاملات اليومية أكثر سهولة وأمانًا وكفاءة. واليوم، نواصل البناء على ما تحقق من إنجازات، من خلال توسيع نطاق خدماتنا، وتطوير تقنيات دفع مبتكرة، وتعزيز الشراكات الاستراتيجية التي تسهم في تمكين الأفراد والمؤسسات ودعم نمو الأعمال. ونتطلع إلى مواصلة دورنا في تحقيق مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠، وتعزيز حضور سلطنة عُمان في مستقبل صناعة التكنولوجيا المالية.»

ووفقًا للبيانات التي نشرتها «فوربس الشرق الأوسط»، عالت شركة «ثواني» معاملات مالية تجاوزت قيمتها ٤٢٨ مليون دولار أمريكي خلال عام ٢٠٢٥م، فيما سجل تطبيقها أكثر من ٢٨٣ ألف عملية تنزيل حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٥م، وتجاوز عدد مستخدميه ٢١٦ ألف مستخدم، إلى جانب شبكة تضم أكثر من ٥٥٠٠ تاجر، وإصدار ٢٢ ألف بطاقة «فيزا» مسبقة الدفع. وتعكس هذه المؤشرات اتساع نطاق الخدمات المالية الرقمية، وتنامي الإقبال على حلول المدفوعات الحديثة، مما يسهم في تعزيز الشمول المالي والتحول نحو المعاملات الرقمية في سلطنة عُمان.



من إمكانات وقدرات تنافسية في قطاع التكنولوجيا المالية. وقال العامري: «نفخر باستمرار حضور ثواني ضمن قائمة فوربس الشرق الأوسط للعام الثالث على التوالي، وهو إنجاز نعتز به بوصفه انعكاسًا لقدرة الشركات العُمانية على المنافسة في الأسواق الإقليمية، ودليلاً على ما وصلت إليه منظومة التكنولوجيا المالية في سلطنة عُمان من تطور ونضج. كما يجسد هذا التقدير ثمرة الاستثمار في الكفاءات الوطنية والابتكار، وثقة عملائنا وشركائنا في الحلول والخدمات التي نقدمها.»

للاستثمار وريادة الأعمال، بما ينسجم مع مستهدفات «رؤية عُمان ٢٠٤٠» وتوجهات الخطة الخمسية الحادية عشرة (٢٠٢٦-٢٠٣٠م)، التي تضع الاقتصاد الرقمي ضمن القطاعات الداعمة للتنوع الاقتصادي والنمو المستدام، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني. وأكد المهندس ماجد بن فايل العامري، مؤسس شركة «ثواني للتقنيات» والمدير العام وعضو مجلس إدارتها، أن استمرار حضور الشركة ضمن قائمة «فوربس الشرق الأوسط» للعام الثالث على التوالي يمثل محطة مهمة في مسيرتها، ويعكس ما تملكه الشركات العُمانية

مسقط- الرؤية

تواصل شركة «ثواني للتقنيات» ترسيخ حضورها الإقليمي بعد اختيارها ضمن قائمة «فوربس الشرق الأوسط» لأقوى ٥٠ شركة تكنولوجيا مالية في الشرق الأوسط لعام ٢٠٢٦م، لتكون الشركة العُمانية الوحيدة المدرجة في القائمة، وذلك للعام الثالث على التوالي، في إنجاز يعكس تطور قطاع التكنولوجيا المالية في سلطنة عُمان، وقدره الشركات الوطنية على المنافسة والابتكار في صناعة الحلول المالية الرقمية.

وجاءت «ثواني» في المرتبة ٤٢ ضمن التصنيف الإقليمي، الذي يضم نخبة من شركات التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط، مدعومة بتوسع منظومة خدماتها المالية الرقمية، ونمو قاعدة مستخدميها وشبكة التجار، إلى جانب تطوير حلول مبتكرة تخدم الأفراد والشركات والمؤسسات، مما يعكس تنامي القدرات الوطنية في قطاع يشهد تطورات متسارعة ومنافسة متزايدة على مستوى المنطقة. ويأتي هذا الإنجاز في ظل ما تشهده سلطنة عُمان من تطور في منظومة الاقتصاد الرقمي، والجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز الابتكار والتقنيات المالية، وتهيئة بيئة أعمال جاذبة

البنك الأهلي يستعرض الحلول التمويلية في «أكتوبر العمران»

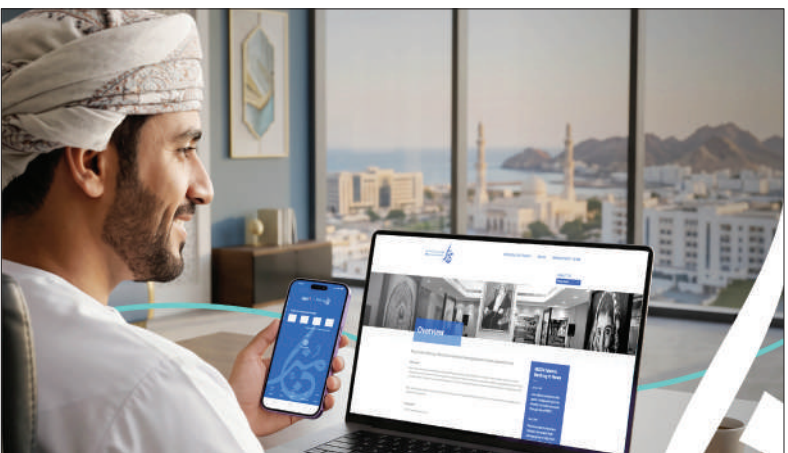


مسقط- الرؤية

شارك البنك الأهلي في فعاليات «أكتوبر العمران ٢٠٢٦»، بالتزامن مع النسخة السادسة من معرض ومؤتمر العمران والبيت والبناء، الذي أقيم خلال الفترة من ٥ إلى ٨ أكتوبر. وجمع الحدث، تحت مظلة وزارة الإسكان والتخطيط العمراني، نخبة من المعنيين بقطاع التطوير العمراني والمبتكرين وخبراء التخطيط الحضري، لتبادل الرؤى واستكشاف الفرص الاستثمارية الواعدة وبناء شراكات استراتيجية، بما يسهم في دفع عجلة التنمية العمرانية وتعزيز استدامة المجتمعات وجاهزيتها للمستقبل.

وتجسد مشاركة البنك الأهلي في «أكتوبر

«مزن» تطلق منتج التمويل التجاري لدعم رواد الأعمال



مسقط- الرؤية

أطلقت مزن للصيرفة الإسلامية من البنك الوطني العُمانى أحدث حلول التمويل التجاري والذي يوفر للمواطنين العُمانيين ممن يتقاضون رواتب، تمويلًا متوافقًا مع أحكام الشريعة الإسلامية بهدف دعم مشاريعهم واستثماراتهم التجارية وأنشطتهم الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويعتمد المنتج على تحويل الراتب كمصدر أساسي للسداد، مع إمكانية احتساب مصادر الدخل الإضافية المؤهلة عند احتساب نسبة عبء الدين، وفقًا للمعايير المعتمدة لدى البنك.

وقالت سليمة بنت عبيد المرزوقية، مساعدة المدير العام ورئيسة الصيرفة الإسلامية في البنك الوطني العُمانى: «نذكر في مزن للصيرفة الإسلامية الدور المحوري والمهم الذي يؤديه رواد الأعمال وأصحاب المشاريع العُمانيون في دعم النمو الاقتصادي في السلطنة والذي يعد جزءًا من تنوع مصادر الدخل، ولهذا، صممنا هذا الحل المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية بهدف توفير مرونة أكبر لعملاء المؤهلين لتلبية احتياجاتهم التمويلية، سواء لتعزيز رأس المال العامل، أو الاستثمار في الأصول الأساسية، أو شراء وتملك العقارات التجارية، ومن

خلال توفير حلول تمويلية مرنة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، نسعى إلى تمكين عملائنا من تحقيق طموحاتهم التجارية بثقة». وصُمم منتج التمويل التجاري لتوفير مرونة أكبر وتلبية مختلف احتياجات الأعمال، حيث يتيح تمويل رأس المال العامل والأصول الثابتة. ومن خلال تمويل رأس المال العامل بصيغة المراجعة، يمكن للعملاء تمويل شراء المخزون والمواد الخام والبضائع والآلات والمعدات والمركبات التجارية والقوارب، إلى جانب أنظمة الحاسب الآلي، بفترات تمويل تصل إلى سبع سنوات، أما بالنسبة للاستثمارات التجارية طويلة

الأجل، فيوفر المنتج تمويل الأصول الثابتة للمركبات التجارية والمصانع والآلات، إلى جانب شراء العقارات التجارية أو بنائها أو تجديدها، بما في ذلك المكاتب والمستودعات والمباني وغيرها من العقارات. ويتم تقديم هذا النوع من التمويل من خلال المشاركة المتناقصة والمشاركة المتناقصة الموصوفة بالذمة، بفترات تمويل تصل إلى خمسة عشر عامًا. ويعكس إطلاق هذا المنتج مواصلة مزن للصيرفة الإسلامية التركيز على تطوير حلول مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تستجيب للاحتياجات المتجددة للعملاء وأصحاب الأعمال في سلطنة عُمان.

مسقط- الرؤية

أطلقت فلاورد- الوجهة المتميزة للورود والهدايا عبر الإنترنت في منطقة الشرق الأوسط والمملكة المتحدة- حملتها السنوية «أكتوبر الوردي» بالتعاون مع الجمعية العمانية للسرطان، بهدف نشر التوعية بسرطان الثدي وأهمية الكشف المبكر عنه. وفي إطار الحملة، ستتبرع فلاورد بـ ١% من مبيعات مجموعة «أكتوبر الوردي» لصالح الجمعية العمانية للسرطان، حيث تعكس الحملة التزام فلاورد بدعم المجتمعات التي تعمل فيها، وتوظيف منصتها وانتشارها لإحداث أثر إيجابي.

وتتوفر مجموعة «أكتوبر الوردي» لعملاء فلاورد في أسواقها التسعة عبر تطبيقها وموقعها الإلكتروني، حيث يمكنهم اختيار باقة ورد أو هدية لأحبائهم، وإرفاق رسالة شخصية، وإرسالها محلياً أو إلى أحد أسواق فلاورد الأخرى، للتعبير عن المحبة والاهتمام أو التذكير بأهمية الكشف المبكر.

خصصت 10% من المبيعات لصالح الجمعية العمانية للسرطان «فلاورد» تطلق حملة «أكتوبر الوردي» لنشر التوعية بسرطان الثدي



وتعد الوجهة المتميزة للورود والهدايا لجميع المناسبات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمملكة المتحدة. وتستورد فلاورد الورود من أفضل المزارع حول العالم التي يتم تنسيقها من قبل منسقي ورود معتمدين ومن ثم يتم توصيلها من خلال خدمة التوصيل الخاصة بالشركة.

ومن خلال حملة «أكتوبر الوردي»، تسعى فلاورد إلى تعزيز الوعي وتشجيع الدعم المجتمعي، من خلال الوقوف إلى جانب المصابات بسرطان الثدي، وتذكير الجميع بأهمية الكشف المبكر، وتشجيع النساء على الاهتمام بصحتهن. وتأسست شركة فلاورد في عام ٢٠١٧،

5 عوامل تحدد نجاح الصندوق في تنفيذ مشروعات فعلية ذات أثر اقتصادي

المحرزي لـ«الرؤية»: الصندوق المشترك بين عُمان وكازاخستان نقطة انطلاق لمضاعفة الاستثمارات الثنائية

الرؤية - سارة العبرية

أكد الدكتور داود بن سليمان المحرزي، الخبير في الاقتصاد السياسي والتشريعات الاقتصادية، أن تأسيس الصندوق المشترك بين سلطنة عُمان وجمهورية كازاخستان برأسمال يبلغ ١٥٠ مليون دولار يُشكل نقطة انطلاق لشراكة استثمارية أوسع بين البلدين، مشيرًا إلى أن أهمية الصندوق ينبغي أن تُقاس بحجم قدرته على تحريك استثمارات إضافية واستقطاب القطاع الخاص والبنوك والصناديق الاستثمارية.

وقال المحرزي- في حوار خاص مع «الرؤية»- إن نجاح الصندوق يتوقف على قدرته على الانتقال من مجرد استثمار رأس المال المتاح إلى استخدامه كأداة لتحفيز استثمارات أكبر، موضّحًا أن الصندوق إذا استطاع تحويل رأسماله البالغ ١٥٠ مليون دولار إلى مشروعات تبلغ قيمتها الإجمالية ٥٠٠ مليون دولار أو أكثر، فإن أثره الاقتصادي سيكون أكبر بكثير من حجم رأسماله. وأضاف أن أحد أبرز مؤشرات الأداء التي ينبغي متابعتها مستقبلًا يتمثل في قياس حجم الاستثمار الإضافي الذي استطاع الصندوق جذبَه مقابل كل دولار من رأس ماله، مؤكّدًا أن الـ١٥٠ مليون دولار يجب النظر إليها باعتبارها «نقطة انطلاق» وليست سقفًا للعلاقة الاستثمارية بين البلدين. وأوضح المحرزي أن أهمية الصندوق تتجاوز الجانب المالي المباشر؛ إذ ينقل العلاقات الاقتصادية بين سلطنة عُمان وكازاخستان من مرحلة الاتفاقيات والتفاهات إلى مرحلة الشراكة الاستثمارية المؤسسية طويلة الأجل.

وأشار إلى أن تأسيس الصندوق يأتي ضمن حزمة اقتصادية أوسع صاحبت زيارة الدولة التي قام بها حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه- إلى جمهورية كازاخستان، والتي شملت اتفاقيات ومذكرات تفاهم في مجالات الاستثمار والنقل والطاقة والتعدين والسياحة، إضافة إلى إنشاء مجلس الأعمال العُماني- الكازاخستاني والربط الإلكتروني بين بورصة مسقط وبورصة أستانا الدولية. وبيّن أن هذه الخطوات تعكس توجهًا نحو بناء «بنية اقتصادية مؤسسية» تربط الاستثمار بالتجارة والتمويل والنقل والأسواق المالية والقطاع الخاص، معتبرًا أن ذلك يوفر أساسًا أوسع لتطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

ولفت المحرزي إلى أن وجود منطق اقتصادي واضح في اختيار كازاخستان، في ظل الأداء المتنامي لاقتصادها، موضّحًا أن الاقتصاد الكازاخستاني سجل نموًا حقيقيًا بلغ ٦,٥٪ خلال عام ٢٠٢٥، وواصل نموه بنسبة ٤,١٪ خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٦. وأشار إلى أن قطاع التصنيع سجل نموًا بنحو ٩,٨٪، فيما حقق قطاع النقل والتخزين نموًا بنحو ٧٪ خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٦، مبيّنًا أن هذه المؤشرات تشير وجود قاعدة اقتصادية



متنامية يمكن أن توفر فرصًا استثمارية أمام الصندوق والمستثمرين من البلدين.

اتجاهين متكاملين

وأكد أن القيمة الاستراتيجية للصندوق تتمثل في اتجاهين متكاملين؛ أولهما أن تصبح كازاخستان بوابة أمام الشركات والاستثمارات العُمانية نحو آسيا الوسطى، والثاني أن تصبح سلطنة عُمان بوابة بحرية ولوجستية وصناعية أمام الشركات الكازاخستانية للوصول إلى أسواق أوسع.

وحول القطاعات التي يمكن أن تحقق عوائد واستثمارات مستدامة للبلدين، قال المحرزي إن بناء محطة الصندوق ينبغي ألا يركز فقط على القطاع الذي يعد بأعلى عائد مالي في المدى القصير، وإنما على القطاعات التي تجمع بين العائد المالي والاستدامة والقيمة الاستراتيجية المضافة لاقتصادي البلدين.

ويقترح المحرزي تصورًا تحليليًا يتضمن إمكانية تخصيص نحو ٢٥٪ للأمن الغذائي والزراعة والصناعات الغذائية، و٢٥٪ للصناعة والتعدين والصناعات التحويلية، و٢٠٪ للخدمات اللوجستية والنقل، و٢٠٪ للطاقة والطاقة المتجددة، و١٠٪ للرعاية الصحية والتكنولوجيا والقطاعات الأخرى.

وأوضح أن الأمن الغذائي والصناعات الغذائية تأتي في مرتبة متقدمة لوجود تكامل واضح بين البلدين؛ فكازاخستان تمتلك إمكانات زراعية وإنتاجية كبيرة، بينما تمتلك عُمان الموقع والموانئ والبنية اللوجستية والقرب من أسواق استهلاكية كبيرة.

وبيّن أن هذا التكامل يمكن أن يتجاوز مجرد استيراد الحبوب أو اللحوم أو المنتجات الزراعية، إلى إنشاء سلسلة قيمة مشتركة تبدأ بالإنتاج في كازاخستان، ثم انتقال بعض المنتجات إلى سلطنة عُمان للتخزين أو التصنيع الغذائي أو التعبئة والتغليف والتوزيع، وإعادة تصديرها إلى دول مجلس التعاون شرق إفريقيا والهند وغيرها.

وأضاف أن هذا النموذج يمنح عُمان قيمة اقتصادية أكبر من مجرد استيراد السلعة، من خلال إقامة مصانع وخدمات لوجستية وتوفير وظائف وتحريك الموانئ وتعزيز الصادرات

وأكد أن القاعدة المناسبة للصندوق تتمثل في أعلى عائد وأفضل مزيج بين العائد والمخاطر والقيمة الاقتصادية الاستراتيجية. وبيّن المحرزي أن فتح أسواق جديدة أمام الشركات العُمانية والكازاخستانية قد يكون من أهم الآثار الاستراتيجية للصندوق على المدى الطويل. موضحًا أنه ينبغي ألا يُنظر إلى كازاخستان كسوق تنتهي عند حدود الدولة نفسها، وإنما باعتبارها نقطة دخول إلى فضاء آسيا الوسطى، والمثل ينبغي أن ينظر المستثمر الكازاخستاني إلى عُمان كبوابة إلى أسواق الخليج والمحيط الهندي والهند وشرق إفريقيا. وقال إن المطلوب هو الانتقال من مفهوم «بيع السلعة» إلى مفهوم «امتلاك جزء من سلسلة القيمة»، مشيرًا إلى إمكانية دخول شركة عُمانية مع شريك كازاخستاني في مشروع زراعي أو غذائي أو تعديني داخل كازاخستان، وفي الوقت نفسه إنشاء جزء من عمليات التصنيع أو التخزين أو التوزيع في سلطنة عُمان. وأضاف أن الشركات الكازاخستانية تستطيع استخدام المناطق الاقتصادية في الدقم وصحار وصلالة لإنشاء مصانع أو مراكز توزيع أو مخازن استراتيجية تخدم أسواقًا تتجاوز السوق العُمانية. مؤكدًا أن ذلك من شأنه تحويل عُمان من مجرد مستورد للمنتجات الكازاخستانية إلى شريك في سلسلة القيمة والتجارة الدولية لهذه المنتجات. وأكد المحرزي أهمية مجلس الأعمال العُماني- الكازاخستاني في دعم أهداف الصندوق، مشيرًا إلى أن العلاقات الحكومية تستطيع فتح الأبواب، لكن القطاع الخاص هو الذي يحول هذه الأبواب إلى عقود ومصانع وتجارة وفرص عمل. كما أشار إلى أهمية الربط الإلكتروني بين بورصة مسقط وبورصة أستانا الدولية، باعتباره قناة إضافية للتواصل بين المستثمرين والأسواق المالية في البلدين. وشدد على ضرورة ألا يظل الصندوق محصورًا في الشركات الحكومية أو المشروعات العملاقة الخاصة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للدخول ضمن سلاسل التوريد للمشروعات التي يمولها الصندوق.

ووصف المحرزي الخدمات اللوجستية بأنها «القطاع الرابط بين جميع القطاعات الأخرى»، موضّحًا أن الاستثمار في الغذاء أو التعدين أو الصناعة لن يحقق كامل إمكاناته ما لم توجد منظومة نقل وتخزين وموانئ وسلاسل إمداد فعالة. وأشار إلى أن الدقم وصحار وصلالة يمكن أن تلعب دورًا مهمًا في هذه المعادلة، معتبرًا أن الدقم تحديدًا تستطيع أن تقدم نفسها كمنصة صناعية ولوجستية للشركات الكازاخستانية وشركات آسيا الوسطى للوصول إلى المحيط الهندي.

وحول الطاقة المتجددة، أوضح أنها تمثل استثمارًا طويل الأجل ومهمًا للبلدين، بالخاصة بالنظيفة مستقبلاً بالصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة والصناعات المعدنية.

الدقم منصة لوجستية

٥ عوامل للنجاح

وحول العوامل التي ستحدد نجاح الصندوق



الصندوق قادر على تحريك استثمارات تتجاوز

رأسماله.. وكازاخستان بوابة عُمان إلى آسيا

الوسطى

الدقم منصة صناعية ولوجستية للشركات

الكازاخستانية وآسيا الوسطى للوصول إلى

المحيط الهندي

نجاح الصندوق يعتمد على طبيعة الاستثمارات

وحركة التجارة والقيمة الاقتصادية

ما يسمح بظهور نتائج ملموسة خلال فترة زمنية معقولة، موضّحًا أن نجاح مشروع أو مشروعين في البداية يمكن أن يبني الثقة ويجذب مستثمرين إضافيين.

أما العامل الخامس، والأهم بالنسبة له، فهو قياس الأثر الاقتصادي وليس العائد المالي فقط. وأوضح المحرزي أنه بعد ثلاث أو خمس سنوات ينبغي قياس عدد المشروعات التي أنشئت داخل سلطنة عُمان، والوظائف المباشرة وغير المباشرة التي وفرتها، وعدد الشركات العُمانية التي دخلت في سلاسل التوريد، وحجم القيمة المحلية المضافة، والصادرات وإعادة التصدير، إضافة إلى حجم المعرفة والتكنولوجيا التي تم توطيئها.

وتابع حديثه بالتأكيد على أن نجاح الصندوق بحلول عام ٢٠٣٠ أو ٢٠٣١ سيؤكّد بحجم استثماره والتجارة والقيمة الاقتصادية التي استطاع رأس المال هذا توليدها. وقال «إذا استطاع الصندوق مضاعفة أثر رأسماله، وجذب القطاع الخاص، وإنشاء مشروعات فعلية، وربط الموارد والأسواق الكازاخستانية بالموانئ والمناطق الصناعية العُمانية، وفتح آسيا الوسطى أمام الشركات العُمانية، فإننا لن نكون أمام صندوق استثماري مشترك فقط، مضيفا سنكون أمام نواة لممر اقتصادي جديد بين سلطنة عُمان وآسيا الوسطى».

في تحويل الاتفاقية إلى مشروعات فعلية ذات أثر اقتصادي، قال المحرزي إن الاختبار الحقيقي للصندوق يبدأ بعد الإعلان وليس عند الإعلان.

وأوضح أن هناك ٥ عوامل أساسية ستحدد نجاح التجربة، أولا جودة اختيار المشروعات، حتى لا يكون معيار الاختيار هو حجم المشروع أو اسمه أو القطاع الذي ينتمي إليه، وإنما جدواه الاقتصادية وحجم السوق والتدفقات النقدية المتوقعة والميزة التنافسية والشريك المناسب والقدرة على التوسع.

وأشار إلى العامل الثاني المتمثل في قدرة الصندوق على جذب رأس مال إضافي، وأضاف أن العامل الثالث هو إدارة المخاطر، في ظل ما يفرضه الاستثمار بين اقتصادين تفصل بينهما مسافة جغرافية كبيرة من تحديات تتعلق بالنقل وسلاسل الإمداد والعملات والتشريعات والأسواق والأسعار، مؤكّدًا أهمية تنويع المحفظة وعدم تركيز نسبة كبيرة منها في مشروع أو قطاع واحد.

وبيّن أن العامل الرابع يتمثل في سرعة التنفيذ، مشيرًا إلى أن أحد التحديات التي تواجه كثيرًا من الاتفاقيات الاقتصادية هو طول الفترة بين توقيع الاتفاق وظهور المشروع على أرض الواقع.

وأكد أهمية تحديد مجموعة من المشروعات ذات الأولوية والقابلة للتنفيذ منذ البداية،

تكريم مجموعة عُمران ضمن المشروعات الرائدة في مجال المسؤولية الاجتماعية



من الفرص التي يوفرها القطاع السياحي، ونتطلع إلى مواصلة تطوير البرنامج وتوسيع نطاق أثره، من جانبها، قالت مريم بنت ناصر العامري مديرة دائرة برامج التأهيل المهني بوزارة التنمية الاجتماعية: «تحرص وزارة التنمية الاجتماعية على تطوير منظومة شاملة لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الاندماج في سوق العمل وتعزيز استقلاليتهم. ويأتي برنامج «موهوب» بالشراكة مع مجموعة عُمران كنموذج تطبيقي يترجم هذا التوجه إلى فرص تدريبية وعملية في القطاع السياحي، بما يتناسب مع قدرات وإمكانات المشاركين».

وقال محمد بن حمد الراسبي، مسؤول الاستثمار الاجتماعي بمجموعة عُمران: «يمثل برنامج «موهوب» نموذجًا للاستثمار بنصر العماري الذي يرتبط بأثر عملي واضح، من خلال توفير فرص للتأهيل والخبرة المهنية للأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع السياحة. وقد ركز البرنامج منذ انطلاقه على الانتقال من التأهيل إلى التجربة الفعلية، بما يساعد المشاركين على تطوير مهاراتهم والاستعداد للفرص المهنية». وأضاف: «وتؤكد تجربتنا للبرنامج أهمية الشراكة مع وزارة التنمية الاجتماعية في تطوير مبادرات تستجيب لاحتياجات المجتمع وتستفيد في الوقت ذاته

مسقط- الرؤية

حظيت الشركة العُمانية للتنمية السياحية (مجموعة عُمران) بالتكريم ضمن المشروعات الرائدة في مجال مؤسسات القطاع التجاري الخاص على مستوى سلطنة عُمان، عن برنامج (موهوب) في مجال المسؤولية الاجتماعية، وذلك على هامش الفترة الممثلة من عام ٢٠٢٥م. أما صادراته، فارتفعت بنسبة ٢٧,٨ بالمائة، لتبلغ ١٦ مليونًا و٦٩٠ ألف و٨٠٠ برميل، مقارنة بـ ١٢ مليونًا و٩٩١ ألف و٨٠٠ برميل خلال الفترة الممثلة من عام ٢٠٢٥م.

ويأتي هذا التكريم للبرنامج الذي نُفذ على نسختين، وركز على توفير مسار عملي يجمع بين التأهيل المهني والتجربة المباشرة في بيئة العمل، بما يسهم في تطوير مهارات المشاركين ورفع جاهزيتهم للانخراط في سوق العمل، ويفتح أمامهم فرصًا مهنية في قطاع السياحة والضيافة. ويمثل «موهوب» أحد برامج الاستثمار الاجتماعي لمجموعة عُمران، ويعكس توجهًا نحو ربط إمكانات القطاع السياحي بالاحتياجات المجتمعية، من خلال توفير فرص للتدريب والتأهيل العملي للأشخاص ذوي الإعاقة، وتعزيز حضورهم في بيئات العمل والاستفادة من قدراتهم ومهاراتهم.

149.9 مليون برميل إجمالي إنتاج المصافي بنهاية أغسطس

مسقط- العُمانية

٢٠٢٦م، ليبلغ ٩ ملايين و٥٦٤ ألفًا و٢٠٠ برميل، مقارنة بـ ٩ ملايين و٤٥٦ ألفًا و٧٠٠ برميل خلال الفترة الممثلة من عام ٢٠٢٥م. وفي المقابل، انخفضت مبيعات وقود السيارات الممتاز (٩٥) بنسبة ٨,٥ بالمائة، لتصل إلى ١٠ ملايين و٢٨٩ ألفًا و٣٠٠ برميل بنهاية أغسطس ٢٠٢٦م، مقارنة بـ ١١ مليونًا و٣٥٠ ألفًا و٤٠٠ برميل خلال الفترة الممثلة من عام ٢٠٢٥م، كما تراجعت صادراته بنسبة ٤٨,٣ بالمائة، لتبلغ ٣٦٢ ألفًا و٩٠٠ برميل، مقارنة بـ ٧٠١ ألف و٤٠٠ برميل خلال الفترة الممثلة من عام ٢٠٢٥م.

أما زيت الغاز (الديزل)، فقد سجل إنتاجه انخفاضًا بنسبة ٦,٤ بالمائة حتى نهاية أغسطس ٢٠٢٦م، ليبلغ ٥٠ مليونًا و٣٤٠ ألفًا و٢٠٠ برميل، مقارنة بـ ٥٣,٢ مليونًا و٧٦١ ألفًا و٢٠٢٥م. برميل خلال الفترة الممثلة من عام ٢٠٢٥م. وفي المقابل، ارتفعت مبيعاته بنسبة ١,١ بالمائة، لتبلغ ١٣ مليونًا و٨٠٨ آلاف و٦٠٠ برميل، مقارنة بـ ١٢,٣ مليونًا و٦٥٨ ألفًا و٨٠٠ برميل خلال الفترة الممثلة من عام ٢٠٢٥م، كما تراجعت صادراته بنسبة ١٠,٤ بالمائة، لتسجل ٣٨ مليونًا و٦٧٧ ألفًا و١٠٠ برميل حتى نهاية أغسطس ٢٠٢٦م، مقارنة بـ ٤٣ مليونًا و١٦٩ ألفًا و٩٠٠ برميل خلال الفترة

بلغ إجمالي منتجات المصافي في سلطنة عُمان حتى نهاية أغسطس ٢٠٢٦م، ١٤٩ مليونًا و٩٥٨ ألفًا و٨٠٠ برميل، منخفضًا بنسبة ٢,٤ بالمائة مقارنة بـ ١٥٣ مليونًا و٧٠٠ ألف برميل خلال الفترة الممثلة من عام ٢٠٢٥م.

وأوضحت الإحصاءات المبدئية الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات أن إنتاج وقود السيارات ارتفع بنسبة ٠,٧ بالمائة حتى نهاية أغسطس ٢٠٢٦م، كما أظهرت الإحصاءات ارتفاع إنتاج وقود السيارات العادي (٩١) بنسبة ٠,٤ بالمائة ليبلغ ١١ مليونًا و٤٥٥ ألف و٢٠٠ برميل، مقارنة بـ ١١ مليونًا و٣٦٥ ألفًا و٣٠٠ برميل خلال الفترة الممثلة من عام ٢٠٢٥م.

وفي المقابل، تراجعت مبيعاته بنسبة ٩,١ بالمائة، لتبلغ ١٠ ملايين و٨٦٢ ألفًا و٤٠٠ برميل، مقارنة بـ ١١ مليونًا و٩٥٢ ألفًا و٨٠٠ برميل خلال الفترة الممثلة من عام ٢٠٢٥م، في حين ارتفعت صادراته بنسبة ٧,٣ بالمائة، لتبلغ مليونين و٤٦٠ ألفًا و٤٠٠ برميل، مقارنة بـ ٩٢٢ ألفًا و٦٠٠ برميل خلال الفترة الممثلة من عام ٢٠٢٥م.

وسجل إنتاج وقود السيارات الممتاز (٩٥) ارتفاعًا بنسبة ١,١ بالمائة حتى نهاية أغسطس

الرؤية

الأحد ٢٩ من ربيع الآخر ١٤٤٨ هـ الموافق ١١ أكتوبر ٢٠٢٦ م - العدد رقم ٤٤٥٠

تصدر عن مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

المراسلات: ص.ب ٣٤٣ - الرمز البريدي: ١١٨ - مسقط - سلطنة عمان

البريد الإلكتروني: info@alroya.info هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٠ فاكس: ٢٤٦٥٢٤٤٤

ارسلوا إلينا تغريداتكم عبر الهاشتاج: **#مغردو_الرؤية**

عبداللہ باعبود

ولن تكون الأخيرة، التي تتعرض فيها سلطنة عُمان لحملات انتقاد وهجمات شرسة. تتعدد الدوافع والألساليب والأدوات، لكنها لن تال من ثوابت السياسة العُمانية ونهجها الراسخ في تعزيز السلام والاستقرار والتعايش السلمي، وتغليب الدبلوماسية والحوار على الصراع والحرب والمواجهة.

عبدالله العبري

حُسِّنَ الظنُّ هي التَّعَمُّدُ المطلقة بحكمة الخالق ورحمته
وفي أحلك الظروف، وفي الحديث القدسي:
«أنا عند ظن عبدي بي» فحينما تحسن
الظن، فأنت تفوز أمرَك لتدبر أحكم
والأطف من تدبيرك، وتوقع منه الخير
حتى لو كانت المعطيات تشير إلى عكس
ذلك، فتجد الفرج قريباً من حيث لا تحسب.

مالك اليحمدي

نعم نحن لا نتدخل في أحداث #اليمن بسوء؛ ولا نحاي طرفا على حساب طرف آخر..

لكننا في الوقت ذاته لن نتوقف عن الاشتراك في كل فرصة سانحة للإصلاح بين الفئراء الأشفاء من الجانبين، وتوجيه الدعوات لحتهم على التصالح والتوافق.

يقود رحلة بمفرده على متن قارب شراعي بين أمواج البحر الأبيض المتوسط

فيصل الحشار.. مغامر عُمانِي يُسَطِّر

إنجازًا فريدًا على خطى «أسياد البحار»

الرؤية- مديرن المكتومية

يحتل البحر في الذاكرة العُمانية مكانة تتجاوز كونه مصدرًا للرزق؛ إذ يتحول إلى مصدر للتحدى والمغامرة، وقد كان «أسياد البحار» على مر القرون يخرجون غُباب البحار شرقًا وغربًا والعالم جنوبًا، ليستكشفوا ما وراء البحر، وينبؤوا جسورًا من التواصل الحضاري مع شعوب كان البحر بالنسبة لها مهابة ومجهولًا إلا أن الإنسان العُماني بطبيعته التواقة للتجربة الجريئة والمغامرة الشفاعة، وظفّ البحر ليكون وسيلة لاستكشاف العالم وترك بصمته الخالدة في كل مكان.

والبَحَّارُ فيصل الحِشَارَ - الذي بدأ قبل نحو أربعة أشهر مغامرة استثنائية من شواطئ السويد في قلب القارة الأوروبية- يسعى لاستعادة الأمجاد البحرية للعُمانيين، مُتسلِّحًا بالشغف ومركِّزًا على إرث بحري ضارب في عمق التاريخ، ورغبة حيثة لاستكشاف بُحَي البحر الأبيض المتوسط بقلبِ جِسمٍ لا يأبه الأمواج العاتية ولا الأنواء القاسية.

وبعد سنوات ممتدة من العمل في القطاعين الحكومي والخاص، نجح الحشار في أن يتخطى فكرة القناعات باعتباره محطة أخيرة تستقر عندها الأحلام أو تنتهي على أرضها الطموحات، لكنه رأى طريقاً آخر قل من يسلكه، إنها فرصة للانطلاق نحو تجربة جديدة طالما حملت في طياتها معنى خاصاً للحياة. اختار الحشار البحر، بما ينطوي عليه من اتساع وغموض وتحديات، لبدء رحلة على متن قارب شراعي، يتنقل به بين السواحل والمدن والموانئ، ويختبر قدرته على التعامل مع الطبيعة وتقلباتها، في مغامرة لا يكفي لخوضها حب الاكتشاف وحده، وإغا treatment إلى الصبر والخبرة والاستعداد والقدره على اتخاذ القرار في اللحظة المناسبة.

في هذه التجربة، تتحول المسافات بين الموانئ إلى اختبار متجدد للإرادة، لا سيما وأن الإبحار الشراعي يضع صاحبه في مواجهة مباشرة مع الرياح والأمواج، مُتحملاً لمشاق الرحلة، لكنه يمنحه فرصة لفهم البحر بعيداً عن صورة الرحلات السياحية البائدة على متن البحوت والسفن الفاخرة ذات الخمس نجوم. هنا، لا تعمل الطبيعة وفق رغبة البحار، ولا تمنحه ضمانات بالوصول في الوقت المحدد؛ إذ تفرض عليه أن يقرأ اتجاهات الرياح، ويراقب أحوال الطقس، ويفهم حركة المياه، ويوازن باستمرار بين الرغبة في مواصلة الرحلة ومتطلبات السلامة.

وتكتسب مغامرة الحشار بُعداً أعمق حين تُقرأ في سياق التاريخ البحري العُلباني؛ فأجدنا أسياك البُحار الذي قادوا مراكبهم وسفنهم من سواحل عُلبان نحو موانئ شرق أفريقيا تارة والهند تارة أخرى، ووصلوا إلى ممباسا في كينيا وكاليكوت بالهند، وغيرها من المحطات التجارية، لم يكونوا مجرد تجار يبحثون عن أسواق جديدة، بل بحارة مهرة أسهموا في بناء جسور اقتصادية وثقافية وحضارية بين البحار. وقد استندت رحلاتهم إلى خبرة متكاملة في الملاحة



السويد.. من هنا تنطلق المغامرة

البداية كانت مع اختبار الحشار قاربا
شراعيا سويدي الصنع من طراز «مالو»
(MALO)، يبلغ طوله نحو ٤٢ قدما؛ أي
ما يقارب ١٣ مترًا، لينطلق به من مدينة
فاستفيك الواقعة على الساحل الشرقي
للسويد. ونجح الحشار في تجهيز القارب
بما يتناسب مع متطلبات الإبحار لمسافات
طويلة، من خلال إضافة جهاز لتحلية
مياه البحر بهدف توفير المياه العذبة، إلى
جانب نظام تنكييف الهواء، لمساعدته على
التعامل مع الظروف المناخية، ولا سيما
عند دخول البحر الأبيض المتوسط خلال
شهر الصيف.

وعلى جانب آخر، أُجريت استعدادات فنية؛ إذ خضع القارب لتعديلات وتجهيزات إضافية في مدينة ساوثهامبتون البريطانية،

الحشار يجسد عبقرية
الإنسان العُماني الذي
يجد في التحدي فرصة
للنجاح والتفرد

الإرادة والتحدى
يمثلان السمة
البارزة لفصيل
الحشار

ثم في مدينة لاغوس البرتغالية، قبل أن تبدأ الرحلة الفعلية في أواخر يونيو من العام الماضي، لتدخل المغامرة مرحلة تتطلب استعداداً فنياً ودينياً وذهنياً، إلى جانب القدرة على التعامل مع المتغيرات الحرة. وعندما وصل سواحل إسبانيا، استعان بطاقم بحري مستأجر لعبور خليج بسكاي، المعروف باضطراب أمواجه البحرية وقوة أمواجه. ويؤكد الحشاش أن هذا القرار "كان جزءاً من حسابات المغامرة نفسها؛ لأن الشجاعة في البحر لا تعني الإقدام على كل مخاطرة، وإنما معرفة حدود الإمكانات والاستعانة بالخبرة حين تقتضي الظروف ذلك". وبعد وصوله إلى مدينة لا كورونيا الإسبانية، واصل الحشاش رحلته متتقلاً بين السواحل الإسبانية والبرتغالية، قبل أن يترك قاربته في مضيق جبل طارق خلال فصل الشتاء، ويعدو إليه في أبريل من العام الجاري لاستكمال رحلته. ومن هناك، اتجه نحو برشلونة؛ حيث أمضى قرابة شهرين، قبل أن يواصل الإبحار باتجاه ليفيغيرا الفرنسية، ثم بورتوفينو الإيطالية، وجزيري كورسيكا وسربينا، وصولاً إلى تونس.

ويقول الحشار مُستعيدًا

المغامرة: «مع كل محطة، شعرت باتساع التجربة لتتجاوز عبور المسافات البحرية؛ فقد أتاحت لي الرحلة التعرف على المدن الساحلية وثقافتاتها وأنماط الحياة فيها، وفهم العلاقة التي ربطت تلك المدن بالبحر عبر التاريخ».

الإبحار منفردًا!

تتضاعف تحديات الرحلة عندما يتولى البحار إدارة قاربه منفردًا؛ فهو المسؤول عن القيادة ومراقبة أجهزة الملاحة، ومتابعة الطقس، وتحديد المسار، وفحص التجهيزات، وتنظيم أوقات الراحة، وكل

قرار- حسبها يقول الحشار- مهما بدا صغيراً، قد تكون له انعكاسات مباشرة على سلامة الرحلة، خصوصاً عندما تتغير الظروف البحرية على نحو مفاجئ. ولذلك، أكد الحشار حرصه على ألا تتجاوز مدة الإبحار اليومية ما بين ١٢ إلى ١٤ ساعة، ووضح أنه كان في العادة ينطلق مع لِحظات الفجر الأولى، سعيًا إلى الوصول إلى وجهته قبل حلول الظلام. ويضيف في هذا السياق: «بعض المسارات في البحر الأبيض المتوسط فرضت عليّ مستوى إضافيًا من اليقظة، خاصة في المناطق التي تشهد حركة كثيفة للسفن التجارية، والتي تبدو عملاقة للغاية» مقارنة مع قارب شراعي صغير الحجم».

ومن بين هذه المسارات الطريق البحري الممتد من مدينة كالياري جنوب جزيرة سردينيا الإيطالية باتجاه السواحل التونسية، مروراً بقناة سردينيا؛ حيث تتقاطع حركة القوارب مع مسارات الملاحة التجارية. وفي مثل هذه المناطق، تصبح متابعة أجهزة التتبع والانتباه إلى اتجاهات السفن الكبيرة وسرعاتها وأحجامها ضرورة أساسية، خصوصاً أن القارب الشراعي لا يمتلك دائماً قدرة المناورة التي تتمتع بها السفن العملاقة.

وتكشف هذه التفاصيل جانباً مهماً من شخصية الحشار كمغامر بحري؛ إذ يبدو جلياً أن الإقدام لا ينفصل عن الانضباط البحري، وحب الاستكشاف لا يعني الاستهانة بالمخاطر، مؤكداً أن الرحلة الناجحة “تتطلب مزيداً من الجرأة والحذر، والقدرة على التراجع أو تغيير المسار متى استدعت الظروف ذلك”.

لكن خلف الصورة التي ترسمها الأذرع وهي تشق المياه ويشرحها الحشار، ثمة تفاصيل فنية وإدارية ولوجستية لا تُد

من تسليط الضوء عليها، وهي لا تقل أهمية عن مهارات الإبحار؛ فقد تطلبت رحلة الحشار - حسبما أوضح لـ«الرؤية»- استكمال إجراءات التسجيل والتأمين الخاصة بالإبحار الدولي، وهو ما دفعه إلى تسجيل قاربه بولندا، مستفيداً من سهولة الإجراءات والمزايا التي وجدها في نظام التسجيل، إلى جانب إمكان الحصول على تغطية تأمينية أوروبية تتناسب مع طبيعة رحلته خارج منطقة الخليج. وتؤكد هذه الجوانب أن المغامرات البحرية الطويلة لا تنحصر فقط في عملية الإبحار، وإنما تشمل إجراءات ومراحل متعددة، تتضمن التخطيط الدقيق وتجهيز القارب وتوفير احتياجاته، والتأكد من سلامة التأمين والتسجيل للمناطق التي سيعبر فيها.

وتتقدم تجربة الحشار صورة أخرى للمغامر العُماني الذي لم يكن يومًا مندفعًا عاطفيًا نحو البحر، لكنه تحلى بالوعي المنطقي والتفكير العقلاني، لذلك لم ترتبط أيُّ من رحلات أسياذ البحار العُمانيين على مر التاريخ بحوادث مأساوية إلا ما ندر.

ويقول الحشار إن رحلته بين السويد وتونس ليست الحكاية كلها، لكنها تمثل بالنسبة له الفصل الأول في رواية ممتدة، إذ يطمح لاستكمال الرحلة خلال الربع أو النصف المقبلين، باتجاه وجهات أوروبية أخرى، من بينها صقلية والجبل الأسود وكرواتيا واليونان ومالطا، في مسعى حيث مواصلة استكشاف البحر الأبيض المتوسط، والتعرف على تاريخ مدنه الساحلية وثقافتها، ومراكمة الخبرة التي تمنح كل مرحلة من الرحلة خصوصيتها، والتي وعد «الرؤية» بنشر تفاصيلها في مرات مقبلة.